ليبيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908م
بين محاولات التحديث... ومقاومة الأطماع الاستعمارية (دراسة وثائقية)

د. فاتح رجب قدارة
كلية الآداب– جامعة الزاوية.

السلطان عبد الحميد الثاني في مؤرخات الاتحاديين العثمانيين وليبيا:

إن حديثنا عن العلاقة بين طرابلس الغرب والسلطان العثماني هو محاولة رصد مكانة هذه الولاية والمجال الذي تدور في فلكه في سياسات السلطان العثماني، بهدف إيجاد تفسيرات لذلك الكم من المتناقضات والمفارقات التي صاحبت هذه السياسة، وانعكست بالضرورة على التاريخ الليبي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لاسيما في المدونات والمؤرخات العثمانية التركية المخضرمة، التي كان أغلب كتابها من الضباط والإداريين العثمانيين الذين أرسلوا في عهد عبد

الحميد الثاني للعمل في ولاية طرابلس الغرب، ومتصرفية بنغازي(ليبيا)، وعدّ إرسالهم إلى ليبيا نفياً سياسياً ووظيفياً مارسه السلطان وسلطاته الأمنية والإدارية ضد "الأحرار الأتراك"[1].

فقد عمد هؤلاء العثمانيون الأحرار بحسب تصنيفهم لأنفسهم إلى رسم صورة بائسة لهذا السلطان، وتاريخاً مشوهاً لهذه الولاية في عهده، لأسباب عدة لعل من أبرزها: رسم مسرح ملائم لجرائم عبد الحميد "المفترضة" في حق هؤلاء الأحرار، وبغية البحث عن مبررات لنكبات لاحقة في أحداث سابقة، بعد ما آلت إليه أوضاع ليبيا عقب الانقلاب العثماني سنة 1908م، وخسارة الدولة العثمانية لهذه الولاية نهائياً في سنة 1911م، عقب الغزو الاستعماري الإيطالي[2]، فكانت تلك المدونات محاولة لإحالة وترحيل المسؤولية التاريخية عن ضياع آخر الأراضي العثمانية في القارة الأفريقية إلى عهد وسياسات السلطان عبد الحميد الثاني في ليبيا، على الرغم من مغادرته للسلطة والولاية كانت لا تزال في عزتها ومنعتها.

وإن كانت بعض الكتابات التاريخية المعاصرة التي تحاول إعادة التصالح مع الحقبة العثمانية وعهد السلطان عبد الحميد، تنطلق في الغالب من جزئية تحميل الكتابات والمؤرخات الغربية، والقومية العربية التي سارت على هديها المسؤولية عن تبلور ذلك التيار المعادي للحقبة العثمانية والسلطان عبدالحميد وعهده في الولايات العربية[3]، ولكن في الحالة الليبية فإن الأمر يختلف بشأن عهد عبد الحميد الثاني، حيث تتكىء أغلب المؤرخات المعاصرة في توصيف هذا العهد في أفريقيا العثمانية على التقارير والكتابات والسير الذاتية لعدد من الإداريين والضباط العثمانيين، الذين أبعدتهم السلطات إلى هذه الولاية البعيدة[4]، أو فروا إليها بعيداً عن بطش السلطان[5].

قد تكون الصورة غير مكتملة أمام الباحثين حتى الآن، ولا نظن بأنها سوف تتكامل في المدى المنظور للمتخصصين في الدراسات العثمانية، من عرب وترك وغربيين، لأن كلاً منهم يمتلك جزءاً من الحقيقة، أو جزءاً من الوثيقة الشاهدة عن الحدث الذي جرت وقائعه في سلطنة

مترامية الأطراف، ومتعددة الأعراق والبيئات، فهؤلاء الأرمن الذين يهتفون بقصائد تدين السلطان عبدالحميد عند نزولهم لميناء طرابلس الغرب لا نعلم بالتحديد خلفيات إرسالهم إلى طرابلس، أو الأحكام التي صدرت بحقهم، وذلك الضابط العثماني الكبير، والمكلف بإدارة أحد الأقاليم الصحراوية الليبية الذي تعادل مساحته عدة ولايات في البلقان، وينتخب نائباً لهذه الإقليم في مجلس المبعوثان العثماني، نجده يجرد قلمه بمجرد حدوث الانقلاب العثماني، ليكيل للسلطان مختلف التهم(6)، وغير ذلك كثير من المدونات العثمانية التي تجعل من الضرورة بسط هذا المبحث لسياسة لعبد الحميد الثاني وليبيا في بعض مؤرخات العثمانيين الأحرار في مختلف وقائعها وطروحاتها المعادية له ولعهده ولولاية طرابلس الغرب.

حيث حاولت هذه المصادر العثمانية تصوير علاقة عبدالحميد الثاني بليبيا في صورة علاقة حاكم دكتاتور مستبد بسجن كبير يستخدمه في تغييب معارضيه ورعاياه من الأحرار المثقفين، وجاءت هذه المدونات غالباً بعد الانقلاب العثماني سنة 1908م، وتحديدا عقب صدور العفو العام عن جميع المنفيين، وإعلان الدستور ونجاح جمعية الاتحاد والترقي في تولي مقاليد السلطة الفعلية في الدولة العثمانية، حيث انبرى أغلبهم إلى سرد سيرهم النضالية ضد السلطان عبد الحميد في منافيهم الليبية، من قبيل الطبيب **لامين جولا شان** الذي ألف كتاب (يوميات منفي)(7)، و**عبد القادر جامي** الذي ألف كتب عدة منها (ديار المنفيين)، الذي يصور حياة المنفي في ذلك العهد في ليبيا(8)، ومحمود ناجي الذي استكمل كتابه تاريخ طرابلس الغرب وضمن ملحقاته الجديدة رؤيته لعهد السلطان عبد الحميد وسياساته في ليبيا(9).

وإذا كنا غير معنيين في هذا المقام بقضية النفي في حد ذاتها بقدر اهتمامنا بقضية التأريخ لعهد السلطان عبدالحميد في ليبيا، فهؤلاء الضباط والإداريون العثمانيون أخذوا في تدوين نوع من الكتابات "التقريرية" التي تجمع بين الأحداث الإدارية والإحصائيات، والسير الذاتية، والقناعات السياسية الشخصية عن ليبيا في عهد السلطان عبدالحميد، ويغلب على هذه المدونات تصريح

كتابها بأنهم من "الأحرار" الذين تعرضوا للتنكيل، وهو الأمر الذي جرهم إلى تهميش علاقة السلطان بهذه الولاية وما تم إنجازه فيها في عهده، ويصل الأمر ببعضهم إلى إسقاط وتجاهل دور بعض الولاة وتضخم دور ولاة آخرين بشكل غير مبرر ومنافٍ للحقائق التاريخية الوثائقية، الأمر الذي يجعلنا نرى بأن هناك تصنيفات غير مرئية لنا، جعل من بعض ولاة طرابلس الغرب ولاة "حميديين" من أنصار السلطان عبد الحميد وسياسته، استوجب بخس تحديثاتهم، والتلاعب حتى بسنين ولايتهم، في مقابل تضخيم أعمال الولاة "الأحرار" حتى وأن لم يطل أمد إقامتهم في طرابلس، أو كانوا معاول للإطماع الاستعمارية.

لذلك فإن ضبط وتحليل هذه المواقف والرؤى السياسية في هذه المدونات ليس بالأمر الخفي أو الاستنتاجي، بل يمكن الوقوف عليها من خلال بعض هذه المدونات التي دونت أصلا في عهد السلطان عبد الحميد، ثم هيأت للطباعة والنشر عقب الانقلاب العثماني، فزينها مدونوها بالكثير من الإدعاءات التي تتناغم مع العهد الجديد، وترفع من تصنيف مدونها إلى صنف الأحرار، أو المتعاطفين مع جمعية الاتحاد والترقي، التي تبوأت السلطات في الدولة العلية.

وللاستشهاد الموجز فإن مصنف كتاب (تاريخ طرابلس الغرب) محمود ناجي الأرناؤوطي أحد الموظفين العثمانيين بطرابلس الغرب، وبعد إعلان الدستور العثماني سنة 1908م، رشح ليصبح نائباً من نواب الولاية في مجلس المبعوثان العثماني(10)، نلمس في كتابه كل المتناقضات السالفة الذكر، حيث يعترف بأنه دون مؤلفه على مرحلتين(11)، ويصرح في النصوص المضافة إلى الكتاب بتمجيده للانقلاب العثماني سنة 1908م، الذي يصفه "**عودة الروح إلينا بمناسبة ثورتنا الميمونة**"(12)، والتي لم تكن بميمونة على الولاية والليبيين، حيث خسرت أجزاء عديدة من أراضيها التي حافظ عليها السلطان عبدالحميد، الخسارة التي يحاول ناجي تبريرها بالقول: " **في يوليو 1908، فإن الفرنسيين انتهزوا فرصة اتكائنا على مخدة السرور ورؤوسنا منتشية بخمر انقلابنا**

السعيد واحتلوا بعد تماسنين وجانت"[13] في أقصى الجنوب الغربي للولاية، وتحديداً في محيط غات التي بذلت الإدارة العثمانية في عهد عبدالحميد الكثير من الجهود والرجال لدمجها في الحدود الإدارية للولاية واحتواء سكانها من طوارق الأزقر[14].

ومن الواضح أن فقدان العديد من أجزاء الولاية الجنوبية عقب الانقلاب العثماني هو الهاجس الذي كان يؤرق مضاجع معدي هذه التقارير من العثمانيين الأحرار، ومن ذلك التقرير الذي أعده (إسماعيل كمالي) مميز تحريرات ولاية طرابلس الغرب، ورفعه إلى الصدر الأعظم العثماني في استانبول في أبريل 1911م، وعنونه بـ(تاريخ مسائل الحدود للواء فزان)، والذي يحاول من خلاله تحمل المسؤولية عن فقدان العديد من المناطق في جنوب الولاية لصالح الفرنسيين إلى السلطان عبد الحميد وولاته في ليبيا[15]، إلى جانب تركيز هذين المصدرين العثمانيين على تهميش دور الوالي أحمد راسم باشا 1881–1896م[*]، وتمجيد مجهودات وأعمال الوالي رجب باشا 1904–1908م، على الرغم من أن المصادر والوثائقيين تجزم بأن أهم التحديثات والإصلاحات العسكرية والمدنية في ولاية طرابلس الغرب قد تمت على يد الوالي أحمد راسم باشا[16]، الذي كان يتمتع بصلاحيات كبيرة منحها له السلطان عبد الحميد الثاني، إلى جانب الثقة السلطانية التي جعلته استثناءا يتربع على كرسي الولاية لمدة تزيد على الخمسة عشر عاماً، وهي الولاية الأطول في تاريخ الحقبة العثمانية في ليبيا[17]، العهد الذي عرفت فيه ليبيا أهم التغيرات في مختلف مناحي الحياة، والتي جعلت المؤرخ الليبي المعاصر له (أحمد النائب الأنصاري) يفرد له ولأعماله جزءاً من كتابه الموسوعي حول تاريخ طرابلس الغرب[18].

وفي تقديرنا فإن الوالي أحمد راسم باشا صنف في مدونات العثمانيين الأحرار من الولاة المحافظين المناصرين للسلطان عبدالحميد الثاني وسياساته، الأمر الذي جر عليه في مدونات بعض العثمانيين إسقاط مجهوداته التحديثية، وبالضرورة إسقاط أي دور أو علاقة مباشرة للسلطان عبدالحميد بهذه الولاية "اليتيمة" كما يسميها محمود ناجي[19]، وفي مقابل ذلك التهميش للوالي أحمد

راسم باشا نجد تضخيماً مبالغاً فيها لدور الوالي رجب باشا[*] في طرابلس الغرب أثناء ولايته 1904–1908م[20]، وإذ تقر المصادر التاريخية ببعض الأعمال لهذا الوالي، فإن مبرر هذا التمجيد والتهليل في هذه التقارير أن هذه الشخصية كانت من قيادات جمعية الاتحاد والترقي العثمانية، وعند حدوث الانقلاب العثماني سنة 1908م، استدعيا إلى استانبول وعين وزيراً للحربية، واستقبل في الأستانة استقبال الظافرين، ولكنه لم يلبث سوى مدى قليلة في المنصب حتى توفي فجأة في 16 أغسطس 1908م في مكتبه[21].

ومن الواضح أن الوالي رجب باشا كان مبعداً وظيفياً إلى طرابلس الغرب بعدّه من الأحرار العثمانيين، ومن زعماء جمعية تركيا الفتاة المعارضة للسلطان عبدالحميد الثاني، واستغل منصبه كوالي للولاية ليجعل من ليبيا ملاذاً للأحرار والمعارضين، وبحسب ما تذكر مجلة الهلال في سنة1911م ، حيث تقول: " في أيام رجب باشا تقاطر إليها الأحرار فراراً من عبدالحميد"[22]، ولكننا نستبعد ذلك لأن السلطان لن يسمح بأن تصبح طرابلس الغرب ولاية لتجمع معارضيه، ولكن نرى بأن تسطير هذا المقال جاء في عشية الغزو الإيطالي لليبيا، كمحاولة لتحميل مسؤولية هذا الاحتلال إلى عبد الحميد الثاني وعهده، لاسيما وأن جل كتابات الأحرار العثمانيين كانت في ذات الاتجاه.

ولعل من نماذجها الأخرى الضباط عبدالقادر جامي، الذي عمل في طرابلس الغرب أربعة عشر عاماً، وحاز على رتبة (قول أغاسي)[*]، وحكم وأدار عدداً من المناطق والأقاليم الليبية الجنوبية الاستراتيجية بالنسبة إلى الدولة العثمانية[23]، الذي يذكر في مؤلفه بأنها كانت منفى له، ولغيره من الأحرار، وبعد الانقلاب العثماني انتخب نائباً وممثلاً لمنفاه (لواء فزان) في مجلس المبعوثان العثماني، وكان من زملاء مصطفى كمال، وشغل في عهده وزيراً للداخلية[24]، وتُعد كتاباته الأكثر حدة تجاه عهد السلطان عبد الحميد وعلاقته بليبيا.

لذلك نجده يختزل علاقة السلطان عبدالحميد بليبيا في قوله: "**كانت طرابلس الغرب في نظر الحكم الفاسد لا تصلح إلا لتكون منفى للمثقفين الذين يعشقون الحرية والإنسانية**"[(25)]، ويشحن مؤلفه في عديد المواضع بالمآسي التي يعيشها المنفيون في هذه الولاية، وتحديداً في سجون لواء فزان الصحراوي، وهذا الادعاء لا يستقيم في ظل الدراسات الوثائقية الراهنة، التي لم تثبت أن سجوناً عثمانية وجدت أو أنشئت في فزان في تلك المرحلة[(26)]، بل إن مرافقه في رحلته إلى فزان لاستلام عمله في (غات) سنة 1906م، الرحالة السويسري (هانس فيشر)، والذي يشارك جامي في العديد من رؤاه السياسية عن السلطان عبدالحميد لم يذكر شيئاً عن السجون التي أشار إليها جامي، عدا الإشارة إلى عدد محدد من السجناء البلغار في سجن القلعة الصغير، وبعض المنفيين السياسيين من تركيا الفتاة الذين يعيشون أحراراً طلاقا في مدينة مرزق عاصمة لواء فزان[(27)].

ونحن لا ننكر هنا انتهاج السلطات العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني أسلوب النفي أو الإبعاد الوظيفي للمعارضين والمشكوك في ولائهم للسلطة، ولكن تهويل قضية النفي الوظيفي لدى جامي في كتابه الذي دونه بحسب ما يذكر في ديسمبر 1908م، عقب إعلان الدستور كان تعبيراً عن الموقف من السلطة الجديدة الذي يصرح به قائلاً: "**بعد صباح 10 تموز 1325مالية(23 يوليو 1908م) الباهر انطلقت البقية الباقية من المجاهدين الأحرار من منفاهم نحو الشمال، كطيور انطلقت من أقفاصها تاركين وراءهم قبور رفاقهم الحزينة المنسية بين أطلال مرزق**"[(28)]، وفي هذا تعبير إنساني يجلب التعاطف في حينه، ويصنف كاتبه من الأحرار للصعود في مراتب السلطة الجديدة في استانبول، ولكن الإشكالية الأساسية التي انطلقنا منها هي تصوير هذه المؤرخات لعلاقة عبد الحميد الثاني بليبيا على أنها منفى وسجن كبير لمعارضيه، الرؤية التي تبناها بعض الكتاب والمؤرخين المعاصرين، لاسيما الليبيون المتأثرون بهذه الكتابات.

ولعلنا نبرز هنا رأي المؤرخ والكاتب (علي مصطفى المصراتي) الذي كتب تحت تأثير عبدالقادر جامي يقول: "**وكانت البلاد في نظر الحاكمين في اسطمبول آنذاك مجرد صحراء يرسل إليها المغضوب عليهم، وغدت منفى للمثقفين والأحرار، وإبعادا للطلاب المثقفين والكتاب**"(29)، وأسس كثير من الباحثين على هذه الادعاءات فرضياتهم البحثية للتأريخ لهذا العهد في مستويين اثنين لذات المرحلة وذات السلطان، يتعلق المستوى الأول بالتأريخ للاستبداد الحميدي وإهماله لولاية طرابلس الغرب(30)، مع تأويل بعض الوقائع الأمنية المحلية المنعزلة إلى حركة "قومية" مبكرة في ليبيا ضد السلطان عبد الحميد والحكم العثماني(31)، من زاوية التنديد بالحقبة العثمانية(32)، وبما يتناغم والخطاب التقليدي السائد في المؤرخات العربية حول الحقبة العثمانية.

أما المستوى الآخر فإنه ينطلق من فرضية الإصلاحات العثمانية وما رفقها من تحديثات وتغيرات اجتماعية واقتصادية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية ذات الخط الإيجابي(33)، ولكن يعاب على هذا المستوى من المؤرخات الأكاديمية الوثائقية عزلها للتحديثات والإصلاحات عن شخصية السلطان العثماني عبدالحميد الثاني(34)، الذي لم يشر إليه ولا إلى سياساته الليبية سلبا أو إيجابا، ولا نملك مبررات منطقية لهذين المستويين من الكتابة التأريخية، ولكن نعتقد بأن الرؤية التقليدية المتراجعة لعبد الحميد الثاني في الخطاب القومي والغربي لا تزال آثارها حتى الآن في الدراسات العثمانية بالجامعات العربية، والتي تنقلنا بالضرورة إلى حقيقة علاقة السلطان العثماني بولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي أثناء عهده المديد.

علاقة السلطان عبد الحميد الثاني بليبيا:

قد يكون طرح هذا العنوان أمراً غير مستساغ في الحديث عن علاقة السلطان وخليفة المسلمين في عهده بأحد الولايات العثمانية النائية عن مركز السلطة المركزية في استانبول، والمقطوعة عن التواصل الأراضي ببقية أراضي الدولة، ولاية طرابلس الغرب ومتطرفين بنغازي

(ليبيا)، والتي اعتادت التقارير الرسمية أن تطلق عليها في ذلك العهد تسمية (**أفريقية العثمانية**)، وهي تسمية ذات دلالة سياسية وجغرافية أشمل من تسمية طرابلس الغرب، للدلالة أيضاً مناطق الصحراء الكبرى وبلاد السودان التي تدين بالإسلام والولاء للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني وتقع عملياً خارج الحدود الإدارية لولاية طرابلس الغرب وبنغازي، علاقة اتسمت في تقديرنا بعدد من المفارقات التاريخية التي كانت السمة الغالبة لبدايات والأحداث هذه العلاقة وخواتمها، مفارقات لها دلالتها التي تحيل بدورها إلى تساؤلات أكثر عمقاً، ولعل المعنيين بالتأريخ لعلاقة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالولايات العربية يلمسون العديد من المفارقات التاريخية في علاقته بهذه الولايات على مدار الاثنتين وثلاثين سنة من إدارته للسلطنة العثمانية، ولعل من أبرز المفارقات التاريخية غياب ليبيا شبه التام في المؤرخات العربية التي أرخت لعهد السلطان عبد الحميد، سواء المنددة بهذا العهد[35] أو الممجدة له[36].

لقد صبغ التاريخ الليبي خلال الحقبة العثمانية وهذا العهد بصفة الإلحاق والتبعية للمؤرخات العربية المشرقية، ونظرتها السلبية لهذا العهد والحقبة العثمانية عموماً[37]، النظرة التي لم تراع خصوصية العلاقات الليبية والمغاربية العثمانية في مختلف العهود، وإن ظهر في العقود الأخيرة ما يمكن أن نسميه "صحوات تأريخية" في الكتابات التاريخية العربية الراهنة، والتي تطرح أشكالاً متعددة من الدعوات الإيجابية إلى المراجعة الشاملة للحقبة العثمانية[38] في ضوء الحقائق الوثائقية[39]، ولكن عهد عبد الحميد الثاني يظل عثمانياً وعربياً وغربياً بعيداً نسبياً عن هذه المراجعات البحثية المثمرة، عدا بعض المحاولات المغاربية الجادة في هذا الاتجاه[40]، التي تحاول التأسيس لحقل له خصوصيته في الدراسات العثمانية بالجامعات المغاربية[41]، اعتماداً على الوثائق المحلية.

وبعيداً عن هذه الجدل والبؤس التأريخي في المؤرخات العربية التي تهيمن عليه في الغالب طروحات لحظة الانفصال العربي التركي، وتؤطره عدد من الكتابات السياسية الأيديولوجية[42]، فإن

التأريخ لولاية طرابلس الغرب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني تأريخ مليء بالمفارقات التاريخية، والحقائق الصادمة لتلك الرؤية القاتمة التي رسمت لهذا العهد صورة أضحت أشبه بتيار فكري في المؤرخات والكتابات العربية التي تقيم الأتراح كلما جرى الاقتراب من عهد هذا السلطان، أو تغيبه في المؤرخات الليبية كحالة من حالات التناغم مع خط التاريخ القومي، ووجدت بعض المؤرخات الليبية المعاصرة تخريجة ذكية وتبريرية للابتعاد عن ذكر عبدالحميد الثاني "بخير"، من قبيل نسبة السياسات التحديثية والإصلاحية والأمنية المتخدة في عهده إلى أولئك الولاة العثمانيين من(محبي الإصلاح)[43] على الرغم من أن هؤلاء الولاة هم من أهم رجالات السلطان عبدالحميد، وإن وجودهم وسياساتهم التحديثية في الولاية كانت تتم تحت الإشراف المباشر والمتابعة الدقيقة منه للحالة الليبية منذ سنة 1881م، والسياسات التي انتهجها عن طريق ممثليه في هذه الولاية[44]، وبالضرورة فإن الحديث عن فصل بين الإدارة العثمانية في طرابلس ومؤسسات الدولة المركزية في استانبول حديث يفتقد للموضوعية والحقائق التاريخية الدامغة، ولعل هذا الطرح جعلنا نهيئ هذا المبحث لرصد ملامح علاقة عبد الحميد الثاني بليبيا.

يفيض الرصيد الوثائقي الليبي بالمدونات الإدارية والأهلية التي دونت في عهد عبد الحميد الثاني[45]، ولعل أهم هذه الوثائق وأقدمها في علاقة هذا السلطان بهذه الولاية البعيدة، هي وثيقة "**الفرمان السلطاني**" الذي أرسله السلطان عبد المجيد الأول 1839–1861م إلى أهالي طرابلس الغرب في عهد واليه محمد أمين باشا، يعلمهم ويزف إليهم خبر مولد ابنه الجديد الذي اختار له من الأسماء اسم (عبدالحميد)[46]، المولود الذي سيكتب له أن يكون واحداً من أشهر السلاطين العثمانيين، وأكثرهم إثارة للجدل، وعهده الأطول من عهود سلاطين آل عثمان 1876–1909م[47]، والعهد الأهم في التاريخ الليبي المعاصر الذي شهد أهم الإصلاحات والتحديثات، ونجح هذا السلطان في المحافظة على ليبيا كولاية عثمانية في وسط تلاطم الأطماع الاستعمارية الغربية.

وتكمن أهمية فرمان السلطان عبد المجيد الأول في طبيعته التوثيقية لمولد عبدالحميد الثاني، وفرح واهتمام السلطان بهذا المولود الذي جعله يصدر أوامره بالاحتفال به وإقامة مظاهر الفرح في أرجاء السلطنة بهذه المناسبة[48]، وهذا ما ينفي جزئياً محاولات حديث البعض عن تشاؤم السلطان عبدالمجيد من خبر مولد ابنه عبدالحميد، الذي يقول فيه (أبوعزة) في سيل من الإدعاءات أن السلطان بشر بهذا المولود وهو في الحمام: "وفي تلك اللحظة تشاءم بهذا المولود وتنبأ أن ابنه هذا سيتولى في المستقبل العرش، ولا يكون عهده سعيداً"[49] في محاولة للتأسيس السلبي المبكر لهذه الشخصية من خلال اختلاق وقائع يصعب التيقن منها أو التسليم بها.

ويُعد فرمان مولد السلطان عبدالحميد نموذجاً مميزاً من أساليب الإنشاء والترسل العثماني في طرابلس الغرب، نظراً لما احتواه من المبالغات اللفظية والإطناب والمدائح، حيث تضمن الفرمان أيضاً تحديداً دقيقاً لساعة ولادة الأمير الجديد، وتحديداً الساعة الحادية عشر من يوم الاثنين 17 شعبان(1258هـ)* "ازداد من صلبنا الطاهر السراج الأنوار والقمر الأزهر، وسميناه من القريحة الصبيحة الملوكية باسم السلطان عبدالحميد، وحيث شاع خبر ولادته السعيدة سكنت دار الخلافة العليا صاروا جميعا مبتهلين بالفرح والسرور ومزيد من المبرة والحبور"[50].

وعلى الرغم من البعد المكاني لولاية طرابلس الغرب فإنها كانت حاضرة دائماً في الحدث العثماني، وفي موعد دائم مع عبدالحميد الثاني، حيث عمم مجلس إدارتها في أواخر أكتوبر من سنة 1876م، مضمون فرمان تولية عبدالحميد الثاني سلطاناً على الدولة، وقد ورد هذا الفرمان إلى الولاية في 14 شعبان 1293هـ(3 أغسطس 1876م) بشأن جلوس السلطان الجديد على عرش السلطنة، ومما جاء في هذا التعميم: " ورد بالشريف أمر نامه سامي من مقام الصدارة العظمى رقم 52 بتاريخ 14 شعبان 1293هـ في كيفية الجلوس السلطاني المقرون باليمن والتهاني وإرسال صورة الفرمان الشريف السائح من مقامه الشاهاني المنيف تأتيكم صورته وترجمتها لفا، وعلى ذلك تكون قراءته على القاعدة وإجراء مستوجباته، والتضرع للكريم الجواد بأن يعز نصره ويعلي أمره ولذلك عن

قرار مجلس إدارة الولاية تحررت"[51]، والفرمان الذي كان إيذانا لبداية علاقة متميزة بين السلطان ورعاياه في ليبيا وأفريقيا العثمانية.

قد يكون أمر التبليغ بولادة السلطان وتوليته لهذه الولاية كغيره من الولايات أمراً من ضمن التقاليد السلطانية العثمانية، ولا يرتقي إلى الحديث عن علاقة مميزة بين عبدالحميد الثاني وولايته الأفريقية في تلك اللحظة التاريخية، وما يحيط بالدولة والسلطان من تحديات وصعوبات في البلقان والأطماع الدولية، والتحديات الداخلية لسياسته، حتى وصل الأمر إلى تهديد العاصمة العثمانية ذاتها من قبل الجيوش الروسية في ديسمبر 1877[52]، وتصاعدت شدة التيارات القومية التي تغذيها الدول الاستعمارية لصالحها[53]، فهل كانت هذه الأوضاع لتسمح للسلطان عبدالحميد بأن يولي لولاية طرابلس الغرب أي اهتمام يذكر؟.

إن المتتبع لسياسات السلطان يلاحظ أن طرابلس الغرب كانت من أهم محاور سياسته الخارجية، لاسيما عقب الاحتلال الفرنسي لتونس في مايو 1881م، وما أعقبها من زحف الجيش الفرنسي نحو الجنوب التونسي، واندلاع المقاومة التونسية التي استنجدت بالسلطان العثماني[54]، وتدفق الآلاف من المهاجرين التونسيين إلى طرابلس الغرب بعدّها من أراضي الخلافة الإسلامية[55]، وغيرها من الأحداث التي ضغطت في اتجاه اهتمام متزايد من السلطان بهذه الولاية في أشكال متعددة من الاهتمام، كان من أبرزها المتابعة السلطانية الدقيقة من خلال سلسلة التقارير الدورية التي يرفعها الولاة، والقيادات العسكرية، والموفدون في مهام محددة إلى ليبيا[56]، وهي التقارير التي كانت من الناحية العملية خارج نطاق المكاتبات الإدارية الرسمية بين الولاية ورئاسة الوزراء، والوزراء العثمانيين في استانبول، وترفع مباشرة إلى السلطان أو إلى القصر السلطاني في يلدز[57]، اهتمامات يتداخل فيها البعد السياسي بالجوانب الدينية والروحية للسكان المحليين من المسلمين في الولاية، وفي محيطها الصحراوي والأفريقي، ومحاولات حثيثة ومستمرة من السلطات العثمانية تقوية الروابط الروحية مع سكان هذا المجال، لأجل مقاومة الأطماع الاستعمارية، بحيث

شكلت هذه الاهتمامات جانباً من جوانب سياسية عبد الحميد الثاني في ليبيا في تلك المرحلة المضطربة.

من الواضح أن هذه السياسة لم تحظ هي أيضا بترحيب المؤرخين الأحرار في مراحل لاحقة، ومحاولة شخصنة أهدافها البعيدة، ومن أولئك المؤرخين (عزيز سامح) الذي يشير إلى سياسته، وعلاقته بليبيا بقوله: "كان السلطان عبد الحميد يهتم بانتشار اسمه وخلافته في كل أقطار الشمال الأفريقي، وكان الولاة يوسعون حدود الولاية في اتجاه الصحراء الكبرى"[58]، وفي هذا القول تبسيط غير موضوعي لسياسة السلطان الذي وجد نفسه وولايته الأفريقية محاصراً بالقوى الاستعمارية، لذلك أولى السلطان اهتمامات متزايدة بالولاية، واهتمامات أكبر بالعقيدة الدينية لسكان الصحراء الكبرى وتجارتهم الصحراوية، وطرقهم الصوفية وإماراتهم المحلية، وعصبياتهم القبلية، حتى التي تقع عملياً خارج سلطان الولاية الفعلية[59]، وتعبر هذه التقارير أو (اللوائح)، عن اهتمام السلطان بأدق التفاصيل في الولاية، بدءاً من القوات العسكرية والحالة الأمنية الداخلية وحدودها والتحركات الاستعمارية في محيطها، مروراً بالمزاج العام للسكان وولائهم للسلطان، وانتهاءا بالعديد من المقترحات التي يقدمها معد التقارير من أجل من تحسين وإصلاح الولاية وتقويتها لمواجهة المخاطر التي تحيط بها.

وعلى الرغم من تركيز هذه التقارير على المناحي الحياتية لسكان الولاية وتأهيلها لمواجهة الأطماع الخارجية، فإن القاسم المشترك بينها تصريحها بجزئيتين مهمتين: الأولى: متابعة السلطان العثماني لتطورات الأوضاع الاجتماعية والعسكرية والأمنية في الولاية دورياً، والثاني: إبراز معدي التقارير لحالة الولاء والانقياد للسلطان العثماني عبدالحميد الثاني، على الرغم من المشاكل الإدارية مع السلطات الولائية المحلية، لاسيما المتعلق منها بالضرائب وطرق جبايتها، والتي كانت وظلت محل نزاع وشكوى الأهالي[60]، بعيداً عن مقام الخليفة، ولعل هذه الجزئية ليست طارئة بل نعلم جيداً أن أكبر الحركات المناوئة للسلطة العثمانية في هذا العهد، وهي حركة (الشيخ غومة

المحمودي) كانت حركة ضد سياسات الولاة وجباة الضرائب المحليين، حافظ زعيمها خلال فترة تمرده الطويلة 1835–1858م على الولاء للسلطان العثماني(61).

وأقدم هذه التقارير الذي أعدها الوالي العثماني (محمد نظيف باشا 1880–1881م) الذي أعد تقريره بمعية لجنة من كبار الضباط والموظفين مع جماعة من أعيان ووجهاء الأهالي، وعرضت على المجلس العمومي لمناقشتها والتصديق عليها في جلسته بتاريخ 30 مايس1297 مالية(*)(12 يونيو1881م)، حيث قدم لهذا التقرير بالحديث عن ارتباط الأهالي الليبيين بمقام الخلافة العثمانية(62)، ويبرز تقرير آخر هذه الجزئية المتعلقة بالولاء للسلطان العثماني، حيث يقول (عمر صبحي سنة 1889م)، في تقريره بأن: "كل سكان ولايتي طرابلس الغرب وبنغازي من المسلمين ومن أتباع المذهب المالكي، واشتهروا بالطاعة وحب أمير المؤمنين، وهم متدينون بدرجة كبيرة ومواظبون على فروض وسنن الدين"(63)، سواء السكان الحضر أو البدو، حيث يذكر متصرف بنغازي "أن القبائل البدوية المستوطنة في حدود لواء بنغازي مخلصون ومنقادون للخلافة المعظمة ولأوامرها"(64).

وقد يعترض عارض بأن معدي هذه التقارير كانوا من الموظفين الرسميين العثمانيين مدنيين وعسكريين، وكان من الضرورة واللياقة توشيح تقاريرهم بالحديث عن ولاء أهالي الولاية من الليبيين، وسكان المناطق الأفريقية التي تدور في فلكها، ومتمسكين بالولاء للسلطان عبد الحميد الثاني، ولكن لدينا الكثير من المؤشرات التي تؤيد صدق مشاعر سكان الولاية اتجاه السلطان عبدالحميد الثاني لعل في مقدمتها عدم ترحيب أهالي ولاية طرابلس الغرب بالانقلاب العثماني سنة 1908م وسلطة الاتحاديين، وهذا ما يشير إليه المستشرق الإيطالي (إتوري روسي) ويقول في هذا الشأن: "ولم يستقبل الشعب في طرابلس بارتياح ثورة جمعية الاتحاد والترقي في سنة 1908م، إذ كان التعلق الروحي ومعارضة التجديد قد خلقا في النفوس حالة مضادة للحركات الثورية، حتى ولو برزت باسم الحرية والعدالة والمساواة"(65)، في حين يرى (جوزيف كاكيا) أن عدم ترحيب الليبيين

بالانقلاب العثماني، ومن ثم خلع السلطان عبد الحميد، بل ونظروا لهذه التحولات العثمانية في استانبول بعين الكراهية "لأن أفكار الثورة التي حاولت تركيا الفتاة إدخالها في أمور الدين والعادات هزت مشاعر الأهالي وجرحت شعورهم بالمحافظة"[66].

وفي تقديرنا لمجريات الوقائع الليبية فإن حالة التعلق بمقام السلطان عبدالحميد الثاني وخلافته بين الليبيين كان نتيجة طبيعية لتلك السياسات التي انتهجها في الولاية على مختلف الصعد، وهي السياسة التي أدت إلى نضوج الانتماء العثماني والتعلق بالجامعة الإسلامية، وبدار الخلافة العثمانية، لاسيما بين العلماء والمثقفين والأعيان ووجهاء الولاية[67]، ولا نتجاهل هنا أن الأطماع الاستعمارية وضغوطها الشديدة على ليبيا ساهمت بدورها مساهمة كبيرة في تجاوز الكثير من الخلافات المحلية بين الإدارة العثمانية والأهالي الليبيين، الذين كانوا يعيشون الفاجعة التونسية على يد الاحتلال الفرنسي[68]، ويلمسون عن قرب ما حل بإخوتهم المهجرين من ولاية كريت على يد المسيحين اليونانيين، الذين أحرقوا قرى المسلمين وأجبروهم على مغادرة ولاية كريت خلال سنتي 1896-1901م، واستقر الكثير منهم في ولاية طرابلس الغرب[69]، وغيرها من المتغيرات والتحديات التي جعلت الأهالي أكثر ارتباطاً وتمسكاً بالسلطان عبد الحميد الثاني.

وقد عبر هذا الولاء عن نفسه من خلال التعلق بالسلطان عبد الحميد دون غيره من السلاطين العثمانيين، في الحياة الأدبية الليبية المعاصرة لعهده، حيث مدح السلطان عبدالحميد الثاني الكثير من شعراء ليبيا من أمثال ابن زكري، والباروني، وبن مصطفى، كغيرهم من شعراء العربية الكبار، بعد هذا السلطان رمزاً للجامعة الإسلامية، وعلامة على الرابطة العثمانية لمجابهة الأطماع الاستعمارية[70]، وتحفل دواوين الشعراء الليبيين بالقصائد المعبرة عن هذا الولاء للسلطان ومكانته في الحياة السياسية والاجتماعية الليبية، ومنها قصائد سليمان الباروني في مدح عبد الحميد الثاني[71]، وشعر الشاعر مصطفى بن زكري في السلطان، وفي التدريب على السلاح وتحصين طرابلس الغرب[72]، وغيرها من مظاهر الحضور الطاغي لهذا السلطان نتيجة لسياساته

التي انتهجها في طرابلس الغرب، التي كان من أبرز معالمها استمرار الإصلاحات والتحديات العثمانية في طرابلس.

الإصلاح والتحديث في ليبيا أثناء عهد عبد الحميد الثاني:

إن محاولة التأريخ للسياسة التحديثية والإصلاحية في القطاعات المدنية لولاية طرابلس الغرب وبنغازي أثناء عهد السلطان عبدالحميد الثاني ترجع بنا أيضاً إلى تلك الصورة الذهنية القاتمة السواد، التي عمل الاتحاديون الأحرار على رسمها لهذا العهد في مختلف جوانبه، والتي لم تصمد كثيراً أمام الدراسات الأكاديمية الوثائقية المعاصرة، التي أقرت جميعها بأن البلاد الليبية عرفت حركة إصلاحات وتحديثات متسارعة في هذا العهد الحميدي(73)، وللتوفيق بين عهد السلطان عبد الحميد الاستبدادي، وحركة الإصلاحات والتحديثات التي شهدها عهده، ابتكرت تلك الدراسات فكرة الولاة التحديثيين، من محبي الإصلاح، بغرض الفصل بين السلطان العثماني والسياسة الإصلاحية في ليبيا.

ومما لا شك فيه إن الولاة من الناحية القانونية والعملية هم ممثلون للسلطان في الولاية، الذي يصدر في حقهم فرمان التولية لمباشرة أعمالهم، لاسيما في الولايات المضطربة، أو التي تتعرض لتحديات ومخاطر خارجية جمة، كحالة ليبيا عشية تولي السلطان عبدالحميد شؤون السلطنة العثمانية، بحيث بلغ عدد الولاة العثمانيين في ليبيا في الفترة 1876-1908م، ثلاثة عشر والياً عثمانياً ممثلاً للسلطان عبد الحميد الثاني(74)، الذي له دلالته التاريخية في تطور اهتمام السلطان العثماني عبدالحميد بليبيا، وتطورات سياسته في هذه الولاية، حيث شهدت المرحلة بين يوليو 1876م، وحتى مايو 1880م، تولية خمس ولاة، لم تزد ولاية بعضهم عن الشهرين فقط، ومع تولية الوالي (محمد نظيف باشا) في 20 مايو1880م، حدث تحول في السياسة التقليدية للدولة العثمانية تجاه ليبيا، وفي تقديرنا فإن إرسال الوزير نظيف باشا يمثل نقطة تحول في اهتمام

السلطان العثماني واستانبول بليبيا، لاسيما وأن هذه المرحلة شهدت فيها استانبول استوزار الوالي المصلح السابق في ليبيا (محمود نديم باشا[75]، كوزيراً للداخلية لدى السلطان عبدالحميد سنة 1879م[76]، ومن المرجح أن هذا الوزير المطلع على الأوضاع بدقة في ليبيا، قد ساهم في تبلور سياسة السلطان حول هذه الولاية.

عمل نظيف باشا على الجانب العسكري- كما سنعرف لاحقاً- الأمر الذي جعل الضغوطات تزداد على استانبول العزلة، وبناء على النصائح البريطانية وخشية السلطات العثمانية من حقيقة الأطماع الفرنسية والإيطالية في الولاية، تقرر تكليف (أحمد راسم باشا) والياً على طرابلس الغرب في سبتمبر 1881م[77]، وهو الوالي المشهود له "بين وزراء السلطنة بحنكته وكياسته، أوجد بإجراءاته إصلاحات وإعمارات جدية وأساسية يغبطه عليها أسلافه..."[78]، تشير كل المؤشرات إلى أن عزل نظيف باشا، وتولية أحمد راسم باشا، كان تحولاً في سياسة عبد الحميد الثاني في ليبيا، من احتمال إعلان الحرب والمواجهة الشاملة مع الجيش الفرنسي المتقدم في محيط الولاية التونسية، إلى انتهاج سياسة جديدة في ليبيا قوامها تحديث الولاية وإصلاح مؤسساتها وتحصينها بهدف المحافظة عليها من المخاطر المحدقة بها، والتخلي تماماً عن فكرة المواجهة مع فرنسا، خاصة بعد أن أفاد الوالي نظيف باشا بعدم قدرة الولاية، والدولة على تلك المواجهة وسط ضغوط دبلوماسية انجليزية كبيرة، وأطماع وتطلعات إيطالية في ليبيا[79]، الأمر الذي جعل عبد الحميد الثاني يتبنى سياسة تحديثية وإصلاحية تهيئ الولاية لأي مواجهة محتملة، وعهد بهذه المهمة لأحمد راسم باشا.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن الوالي أحمد راسم باشا غير مرحب به في كتابات الأحرار العثمانيين من جماعة تركيا الفتاة[80]، وحتى من بعض المؤرخين الأتراك المعاصرين[81]، فيما يعدّه المؤرخون الليبيون المعاصرون لعهده، وحتى المؤرخون القوميون العرب المعاصرون نموذج مميزا للولاة العثمانيين المصلحين، الذين أحدثوا تغييرات كبيرة في سبيل إصلاح وتحديث الأوضاع في

ليبيا العثمانية[82]، ومن الذين يعترفون له المؤرخ القومي (أحمد صدقي الدجاني) المعروف بعدائه للحقبة العثمانية، إلا أنه يقول في شأن هذا الوالي: "حاول أحمد راسم القيام بعدد من الإصلاحات في طرابلس تنفيذاً لسياسة عبدالحميد في هذا المجال، وكان بعضها متصلاً بالضغط الأوربي، وبعضها الآخر نابعاً من حاجة البلاد الماسة للإصلاح ويمكن أن نتبع هذه الإصلاحات في مجالات: منع تجارة الرقيق، والتجهيزات العسكرية، والمعارف، والصحة، والزراعة، والمواصلات، والإدارة[83].

ونحن بدورنا نقول بأنه من شبه المستحيل علينا رصد كل الإصلاحات والتحديثات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أثناء عهد السلطان عبدالحميد، وولاته المنفذين لهذه السياسة، إصلاحات وتحديثات تفند قطعاً الفرضية القائلة بهامشية تلك التحديثات في طرابلس الغرب[84]، والتي رصدت أغلبها في حينها المصادر التاريخية المعاصرة لهذه المرحلة[85]، ولكن أهميتها تكمن في آثارها في المجتمع الليبي التقليدي الذي يغلب عليها التنظيم القبلي المحافظ، سواء منه الأوساط الاجتماعية الزراعية أو الريفية[86]، أو الصحراوية والواحية المتباينة الأمزجة، والاحتياجات والعلاقة الطبيعية بالسلطة الحاكمة[87]، وعلى الرغم من كل ذلك عرف هذا المجتمع أشكالاً مختلفة من التفاعل الإيجابي مع الإصلاحات والتحديثات العثمانية، الحديثة، وإذا كنا في ذات الوقت غير معنيين بالحديث عنه في تفاصيل وجزئيات كل مظاهر سياسة التحديثات والإصلاحية "الحميدية" في ليبيا، وآثارها الكثيرة في الحواضر والواحات الليبية، التي وثقت لمظاهرها التقارير الرسمية[88] والكتابات الراحلية[89]، والدراسات التاريخية المعاصرة[90]، ولكننا سوف نقتصر على ذكر المعالم الرئيسة لهذه الإصلاحات، والتحديثات التي نفذت في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، وتتناغم إلى حد كبير مع رؤيته السياسية[91].

كان الهدف الأساسي من صدور التشريعات الإصلاحية والتحديثية للعثمانيين، هو إحداث تغييرات جذرية في علاقة أهالي الولايات بالسلطة الولائية والمركزية من خلال أشراك الأهالي جزئياً

في إدارة شؤونهم المحلية، وتنظيم وتحسين طرق جباية الضرائب وتقنينها، وتطوير الموارد المحلية في الولايات، وحفظ حقوق رعايا الدولة وصيانتها[92]، وما تبعها من قوانين وتنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر، التي تباين تطبيقها في الولايات العثمانية بحسب ظروف كل ولاية[93]، وكانت ولاية طرابلس الغرب بعيدة نسبياً عن تنفيذ هذه الإصلاحات، والتحديثات بصورة فعلية ومستمرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى الحركات المناوئة التي عرفتها الولاية ضد السلطة العثمانية، واستمرت حتى سنة 1858م[94]، الأمر الذي جعل مبادرات الإصلاح والتحديث في ليبيا مبادرات محدودة الأثر والتأثير، أو متقطعة حتى جلوس السلطان عبدالحميد الثاني على عرش السلطنة العثمانية[95].

لذلك يعد عهد هذه السلطان عهد الإصلاح والتحديث العثماني في ليبيا، وهذا الأمر غير مختلف عليه بين الباحثين، عد محاولات الفصل بين شخصية السلطان والإصلاحات التي تتم في الولاية، ومحاولة التقليل من دوره في السياسة الإصلاحية والتحديثية في ليبيا[96]، أو محاولة الادعاء بأن هذه الإصلاحات جاءت كرد فعل من السلطان العثماني لمواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بالولاية[97]، وهي ادعاءات قد نسلم ببعضها جزئياً، ولكن ما يتم تجاهله فعلياً في الدراسات التاريخية أن هذه الإصلاحات والتحديثات كانت في أغلبها تتناغم مع سياسة ورؤية عبدالحميد الثاني، وتخدم مشروعه الكبير للوحدة الإسلامية، فكان من آثار هذه التحديثات إحداث تغييرات في مختلف مناحي الحياة الليبية، وفكك بعفوية ودون معارضة كبيرة، مراكز القوى التقليدية المحافظة، وبروز قوى جديدة من ذات الوسط الاجتماعي، وتحول هائل في عناصر القوى الاجتماعية التقليدية، من مركز للقوى الاجتماعية القبلية المناهضة للسلطة إلى مراكز ارتكاز للسلطة الولائية والسلطانية في وسط البناء القبلي الليبي، وجعلها تدور في فلك الإدارة المحلية والمركزية[98].

ويعد أمر إشراك الأهالي الليبيين في إدارة شؤونهم الولائية من أبرز مظاهر التحديث العثماني، حيث انتهج ولاة عبدالحميد الثاني سياسة التوسع في الاستعانة بالأهالي في الإدارة المحلية، من خلال تأسيس عدد من الإدارات الجديدة في قاعدة هرم الإدارة المحلية، واستيعاب القوى المحلية فيها كمأمورية ممثلين للسلطة الولائية والمركزية، لاسيما من فئة: الأعيان، والوجهاء، وشيوخ القبائل، وكانت الإدارة الجبائية في مقدمة هذه الإدارات، حيث صدر أمر بتشكيل (إدارة الأعشار العثمانية في طرابلس الغرب) في مارس 1882م[99]، وهي الإدارة المعنية بجباية أهم الضرائب الشرعية التي تجبيها الدولة في ليبيا، وهي ضريبة (العُشر الشرعي)، ومصدر الصدام الدائم بين الأهالي والسلطة الولائية في العهود السابقة وهي الإدارة التي وضعت أسس وآليات جباية هذه الضريبة، والتي يمكن من خلالها الاعتراض على تقديراتها، وأوكلت أغلب وظائفها التقديرية والتحصيلية إلى شيوخ القبائل والأعيان في المناطق الليبية[100]، الأمر الذي أبعد السلطة عن الاحتكاك المباشر مع الأهالي، وفي ذات الوقت ضعضع هذا التوظيف من مركز شيخ القبيلة التاريخي في وسطه الاجتماعي، وأصبحت الإدارة العثمانية ملاذ الأهالي من تجاوزات وممارسات شيوخ القبائل الجبائية، والامتيازات التي يتمتعون بها مقابل ذلك[101].

وجاء تطبيق التشريعات الإدارية العثمانية في مستواها القاعدي المحلي ضربة أخرى للبناء الاجتماعي القبلي التقليدي، سواء أكانت السلطات العثمانية تعي أم لا تعي هذه الآثار على القوى التقليدية في وسط هذا البناء القبلي، الذي لم يعرف خارج مدينة طرابلس إلا التنظيم القبلي، وسريان التحديثات في هذا الوسط تطلب إيجاد تكيفات محلية للقوانين والتشريعات التي تضمنت نصوصها: الشوارع، القرى، والمدن[102]، التنظيمات التي لا توجد في البناء الاجتماعي الليبي، فكان من الضرورة تكيف هذه التشريعات بحسب متطلبات البيئة المحلية، فأضحت القبيلة في حكم القرية في الغالب أو الناحية في بعض الأحيان، الأمر الذي جعل منصب شيخ القبلية التقليدي منصباً يتم الوصول إليه بالانتخاب المباشر من الأهالي[103]، تحت إشراف (مجلس اختيارية القبيلة) الذي

يشرف على عملية الانتخاب المباشر من قبل ذكور القبيلة البالغين، وتعدد المرشحون بحسب التشريعات، الأمر الذي جعل منصب شيخ القبيلة محل منافسة بين أفراد القبيلة الصالحين له[104]، وتحطمت التراتبية الاجتماعية التقليدية، ولا يعد هذا الانتخاب، نافذا إلا بعد اعتماده من الإدارة الولائية وصدور أمر ولائي لشيخ القبيلة لمباشرة أعماله[105].

وقد تكون هذه الإجراءات في بعدها التنظيمي العثماني أمراً عرفته جل الولايات العثمانية، ولكن في سياقها الليبي كان تنفيذاً عمليا لسياسة انتهجها ممثل السلطان عبدالحميد الثاني في ليبيا، الوالي أحمد راسم باشا، وكان هدفها بحسب ما جاء في أحد تقاريره: "إدخال القبائل تحت طاعة الدولة"، والحد من سلطات شيوخ القبائل التي كانت مصدر التمردات السابقة ضدها[106]، لذلك عمدت سلطات الولاية في عهد السلطان عبدالحميد إلى التوسع في تنفيذ مبدأ الانتخاب على شيوخ القبائل، وأضعفت هذا الانتخاب مركز هذه المناصب في مجابهة السلطة، وأضحى محل منافسة وشكوى للإدارة الولائية[107] التي رفضت اعتماد مبدأ التزكية أو الاتفاق على شيخ القبيلة، وكانت تصر على الانتخاب المباشر "إن انتخاب يستلزم إجراءه تحت إشراف (مجلس اختياري القبيلة) الذي يشرف على عملية الانتخاب المباشر من قبل ذكور القبيلة البالغين، وتعدد المرشحون بحسب التشريعات، الأمر الذي جعل منصب شيخ القبيلة محل منافسة بين أفراد القبيلة الطالحين له[108]، وتحطمت التراتبية التقليدية، ولا يُعد هذا الانتخاب نافذاً إلا بعد اعتماده من الإدارة الولائية وصدور أمر ولائي لشيخ القبيلة لمباشرة أعماله[109].

وكانت هذه الإجراءات التحديثية في سياقها الليبي تنفيذاً لسياسة انتهجها ممثل السلطان عبدالحميد الثاني، وهدفها بحسب ما جاء في أحد تقاريره "إدخال القبائل تحت طاعة الدولة" والحد من سلطات شيوخ القبائل التي كانت مصدر التمردات السابقة ضدها[110]، لذلك عمدت سلطات الولاية في عهد السلطان عبدالحميد إلى التوسع في تنفيذ مبدأ الانتخاب على شيوخ القبائل[111]، وبالنتيجة أدت هذه التحديثات في مجملها إلى تقوية مركز الدولة في الوسط الاجتماعي القبلي،

والحاق شيخ القبيلة بقاعدة هرم الإدارة العثمانية في مختلف الوحدات الإدارية في مقابل تمتعه بعدد من الامتيازات، والإعفاءات الضريبية[112]، ولعل هذه السياسة تنسب غالباً إلى الوالي أحمد راسم باشا، التي لم تكن لتمر دون مقاومة حيث لجأ الكثير من المشايخ والأعيان إلى السلطان العثماني، تشتكي سياسات الوالي ضد القوى المحلية من الوجهاء والأعيان وشيوخ القبائل وأصحاب الامتيازات المتوارثة خلال سنتين 1890-1892م، ولكن السلطان لم يجب مطالبهم بعزل الوالي[113].

على الجانب الآخر فإن مبدأ إشراك العناصر المحلية لم يقتصر على الوظائف الجبائية أو الوظائف القاعدية الدنيا في الإدارة العثمانية، بل اتسع تدريجيا ليشمل في هذا العهد إدارة الأقضية(القائمقاميات)، والمتصرفيات (الألوية) في مختلف أقاليم الولاية، إلى جانب التوظيف في المناصب الشرعية (نائب الشرع، والمفاتي، وأعضاء مجالس الإدارة) في الوحدات الإدارية، حيث أرسل الوالي رسالة إلى الصدر الأعظم رسالة ينتقد فيها إرسال نواب الشرع(القضاة في المناطق) من استانبول، وتجاهل وتخطي العلماء وطلاب العلم من أهالي الولاية، إلى جانب القائمقائمين المبعوثين من استانبول الذين "يجهلون خطورة وخصوصية حال هذه المنطقة، ويجهلون سجايا وطباع أهالي البلاد، ولا يفقهون في تمشية الأمور وبحسب ولكنهم في كل قضاء يقعون فريسة لنفوذ بعض الزعماء المتغلبين ويبقون في مقام جندي الضبطية"[114].

وهذه الرسالة نموذجاً لما ذهبنا إليه في قوة ممثلي السلطان عبدالحميد الثاني في وجه سلطات رئاسة الوزراء والوزارات العثمانيين في استانبول، وأن ما ينفذه الوالي هو سياسة السلطان، حيث يصرح لرئيس الوزراء بذلك في ثنايا رسالته الانتقادية وذات الخطاب القوي، وإن الإصلاحات التي تتم برعاية السلطان وإهمال سلطات استانبول ذلك يخالف هذه السياسة في تعيين الموظفين من العناصر المحلية، ويختم رسالته بالقول : "وأنه بالإضافة إلى وجود ذوي مقدرة وكفاءة بينهم كما أن أغلبهم من ذوي النفوذ والمكانة المرموقة بين مواطنيهم، ولما كانت الرغبة السلطانية تقتضي

جلب قلوب مثل هؤلاء الأثرياء من أهل مثل هذه البلاد النائية فإني مخلصٍ أعد من واجبي أن أعرض على أنضار وكالتكم الحكيمة هذا الأمر"[115].

على الجانب الآخر فإن استحداث البلديات ومجالسها، يعد مظهراً آخر من مظاهر التحديث العثماني في طرابلس الغرب، وإن كان تشكيل بلدية طرابلس عاصمة الولاية يرجع إلى ما قبل عهد السلطان عبدالحميد، ولكن لم يعمم على مختلف المناطق إلا في عهد هذا السلطان الذي اعتنى ولاته في ليبيا بتأسيس البلديات في مختلف الأقضية، "وقد ظهرت ثمرة هذه الدوائر البلدية الجديدة المتزايدة وإرداتها سنة فسنة، فزادت آثار العمران في تلك الملحقات وأخذت في الترقي يوماً بعد يوم في ظل حضرة صاحب الخلافة العظمى، حتى صار يوجد الآن محلات للحكومة في الملحقات التي لم يكن بها محل حكومة قبل زمن غير بعيد"[116].

وقد انتهج السلطان عبد الحميد الثاني منحى تقليدياً متوارثاً في سياسته اتجاه القوى الاجتماعية المحلية ذات المكانة الدينية، من الإشراف، والمرابطين، والطرق الصوفية، من خلال احتواء هذه الشرائح عبر سلسلة من الإعفاءات الضريبية، ولعل هذا المنحى التقليدي في سياسية السلطات وولاته مرتبط وإلى حد كبير بسياسة الجامعة الإسلامية التي انتهجها، وخصوصية الولاية والمخاطر المحيطة بها، فشملت هذه الإعفاءات الزوايا والكتاتيب التعليمية[117]، إلى جانب استمرار إعفاء الأولياء والصلحاء، و المنحدرين من أصحاب الكرامات، وشيوخ الطرق الصوفية والأشراف[118].

ولعل الطريقة السنوسية[*] وزواياها كانت من أهم الطرق التي حظيت باهتمام مميز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي جدد في عهده تلك الإعفاءات الممنوحة للزوايا السنوسية، بموجب فرمان من قبل السلطان عبدالعزيز سنة 1869م، والتي تمنح لتلك الزوايا حصانة و"حرمة" زواياها وأوقافها، وتمنع السلطات الإدارية في الولاية من التدخل في شؤونها [119]، وأرسل السلطان إلى السيد (محمد المهدي السنوسي) عدداً من السفارات الخاصة لتوثيق العلاقة بينهم، وكان من

أبرزها سفارة مستشار السلطان (صادق مؤيد العظم) إلى السنوسي، السفارة الأولى كانت سنة 1886م، والثانية كانت سنة 1895م بهدف معرفة نوايا السنوسي وتوثيق علاقته بالسلطان، ومعرفة مكانته في الأقاليم الصحراوية[120]، ومن الواضح أن هذه الرحلات وغيرها هي التي أقنعت السلطان عبدالحميد بأهمية السنوسي في متصرفية بنغازي (برقة العثمانية)، والصحراء الكبرى وبلاد السودان.

ويذكر السلطان في مذكراته بأن الإيطاليين عرضوا عليه مبالغ مالية كبيرة مقابل منحهم امتيازات اقتصادية في بنغازي، التي كانت تمثل عبءاً على الخزينة العثمانية، ولكنه لم يفرط فيها، ويدرك في ذات الوقت صعوبة المحافظة عليها، لذلك يصل إلى قناعة بأهمية السنوسي في المحافظة على متصرفية بنغازي العثمانية، في سياق سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، الذي يذكر: "وإذا كان هناك أحد يمكنه الدفاع عن حقوقنا فهو الشيخ السنوسي، فهو قادر على أن يجمع حوله ثلاثين ألفاً من الرجال، ولن يتخلى عن بنغازي إلا بعد قتال... لقد جهزنا السنوسيون بمقدار كاف من الأسلحة والذخائر لذلك فهم قوة لا يستهان بها أبداً"[121]، وهي الرؤية التي لم يتفهمها الاتحاديون، في بادئ الأمر ونظروا إلى السنوسيين بكثير من الريبة[122]، قبل أن يرجعوا إلى سياسة عبد الحميد الثاني، وتحديداً وزير الحربية (أنور باشا) الذي عمد إلى إعادة توثيق علاقة العثمانيين مع السيد أحمد الشريف السنوسي أثناء الحرب العالمية الأولى[123]، ولعل هذا كان من تأثيرات استشارة أنور باشا للسلطان عبدالحميد في معزله[124].

وقد طالت التحديثات والإصلاحات الحميدية الجوانب الاقتصادية في أبعادها المختلفة، والتي كانت تهدف إلى زيادة موارد الولاية وعمارتها، وارتكز اهتمام السلطات الولائية بشكل كبير على العناية بالزراعة على مختلف المستويات سواء منها المتعلق بالتشجير وغرس الأشجار المثمرة، لاسيما غرس أشجار الزيتون بعدها من أهم المزروعات النقدية في الولاية[125]، أو من محاولات إدخال مزروعات جديدة إلى الولاية[126]، وحفر الآبار وبيع الأراضي الزراعية

للأهالي[127]، وتحسين وتقنين طرق جباية الضرائب[128] التي أدت في مجملها إلى ارتفاع صادرات الولاية الزراعية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني[129]، وكانت أغلب هذه السياسات تعبيراً عن قناعات واهتمامات السلطان، كما عرفت ليبيا في هذا العهد البداية الحقيقة لتأسيس التعليم النظامي الحديث في مختلف الأقضية الرئيسية في الولاية[130]، ولكن المخاطر الأمنية كانت حاضرة وطاغية في سياسات واهتمامات السلطان عبد الحميد بليبيا.

سياسة عبد الحميد الثاني الأمنية في ليبيا

قد تكون الجوانب الأمنية في أبعادها المختلفة المتخذة في ليبيا، تعبيراً أكثر وضوحاً عن حضور إرادة السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته المنتهجة في هذه الولاية العثمانية، فقد يجادل البعض في أن عملية الإصلاح والتحديث هي عملية مستمرة، ولها امتدادات في سياسات سلاطين سابقين في عهد التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر[131]، ولكن السياسة الأمنية المتخذات في أفريقيا العثمانية كانت تعبيراً عن انشغالات السلطان عبد الحميد الثاني بليبيا، ومظهر من مظاهر تمسكه بها كجزء أساسي من أجزاء الدولة العثمانية، واستجابة للتحديات الاستعمارية في محيطها التي أخذت صوراً شتى، من الحملات العسكرية، إلى محاولات استقطاع أراضي الولاية وإثارة القلائل والمشاكل الاجتماعية في وجه الإدارة العثمانية، وغيرها من التحديات الكبرى التي استجاب لها السلطان العثماني على الرغم من الظرفية التاريخية الدقيقة، وما يحيط بالسلطة المركزية ذاتها من تحديات قد تجعل من المنطقي أن أفريقيا العثمانية ليست من أولوياتها.

لكن الحديث عن سياسة أمنية بوليسية أو عسكرية بحسب المفاهيم السائدة في استانبول، والبلقان، والمشرق العربي، حديث يفتقد للموضوعية والخصوصية الاجتماعية لهذا المجال الليبي الصحراوي البدوي، ذي التنظيم القبلي، سواء أكان منها التنظيم الاجتماعي للقبيلة العربية[132]، أم تنظيمات العصبيات الصحراوية الطارقية والتباوية المتناحرة في أطراف وواحات الصحراء الكبرى، وتمسكها الطبيعي بحريتها، ونزوعها نحو الابتعاد عن أي سلطة حكومية قد تقيد حريتها[133]، ولكن

في لحظة تعاظم خاطر الاستعمار "النصراني" وجدت تلك القبائل والعصبيات نفسها تنجذب نحو سلطة حامي الخلافة الإسلامية والمسلمين[134]، حيث تداعت القبائل والعصبيات الصحراوية في إعلان ولايتها للسلطان العثماني[135]، وهنا نلمس التداخل الواضح بين السياسة الأمنية ونهج الجامعة الإسلامية الذي انتهجه السلطان عبدالحميد الثاني، وهذا التداخل يصرح به في مذكراته تحت عنوان (سلاح الخلافة)، الذي فيه كثير من التبصر لواقع الدولة وعدم قدرتها الفعلية على مواجهة الدول الاستعمارية الساعية لإسقاط الدولة العثمانية، ولكنهم كانوا يرتعدون من سلاح الخلافة الذي يحمله عبد الحميد الثاني، الذي قرر استخدام قوته كخليفة في وحدة الدولة وأمنها، وسلامة المسلمين خارج حدودها[136]، وبالضرورة فإن سياسة الجامعة الإسلامية يصعب عزلها عن مجرى السياسة الأمنية العثمانية في ليبيا.

وكما اعتدنا في المباحث السابقة بالاكتفاء بالمعالم الرئيسة، والنتائج التي ترتبت عن سياسات السلطان عبد الحميد في ليبيا، والتي تناولت وقائعها العسكرية وتجهيزاتها وتفاصيلها عديد الدراسات المعاصرة التي غاب عليها فقط السلطان العثماني المشرف على هذه السياسة[137]، والطابع التعبوي ذو الخلفية الدينية الذي جيش سكان الولاية وصهر خلافاتهم الأولية والمحلية إلى اهتمامات وتطلعات جديدة بين الأهالي المحليين، لعل من أبرزها تطلعهم للجهاد لحماية الخلافة العثمانية وقبولهم طوعاً للتدريب على استخدام الأسلحة الحديثة[138]، على الرغم من أن هذه الولاية كانت مستثنية من التجنيد والخدمة العسكرية في الجيش العثماني حتى نهاية عهد السلطان عبدالحميد، وفي ذات الوقت تتعدد مطالب الأهالي للسلطات العثمانية التي يطالبون فيها بضرورة إدخالهم في السلك العسكري[139]، في أعقاب المتغيرات التي شهدتها الولاية أثر الاحتلال الفرنسي لتونس سنة1881م.

كانت الوحدات العسكرية العثمانية النظامية المرابطة في طرابلس الغرب محدودة العدد، ولها مهام محددة في حفظ الأمن، ومساندة الإدارة الولائية والمحلية، ولكن هذه الأوضاع تغيرت في

أعقاب انتهاج سياسة أمنية جديدة، ومتغيرة مع مقتضيات الأوضاع المستجدة في محيط الولاية، وتعقد الموقف العسكري والاجتماعي في أعقاب إعلان (علي بن خليفة النفاثي) في يوليو 1881م المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين في الجنوب التونسي، وكان يأمل والقبائل المتحالفة معه في الحصول على دعم ونجدة عسكرية من السلطات العثمانية في طرابلس[140]، ولكن طرابلس كانت تفتقر للقوات العسكرية بدورها، هذه المقاومة المسلحة لم تستمر طويلاً، وتقهقرت المقاومة، وقبائلهم البدوية نحو طرابلس الغرب، ولعل هذا الانسحاب الجماعي لقبائل الجنوب التونسي لم يكن عفوياً، بل عملاً بما أعلنته الدولة العثمانية على إثر مؤتمر برلين في صيف 1878م والإجراءات التي اتخذت لجلب واستقبال المسلمين الذين سقطت بلدانهم تحت الهيمنة المسيحية[141]، ولكن وصول هؤلاء المهجرين إلى طرابلس جعل الإدارة الولائية، والمركزية والسلطان أم خيارات وتحديات عدة.

كان في مقدمة الخيارات الزج بالدولة العثمانية وولاية طرابلس الغرب في مواجهة عسكرية غير محسومة النتائج مع الجيوش التونسية الزاحفة نحو الجنوب التونسي، والخيار الثاني: كان تقوية ليبيا وتحسين قدراتها المختلفة على مقاومة الأطماع الاستعمارية، وسط تفاهمات دبلوماسية استعمارية دولية أخذت تتحدث عن محاولات لترضية إيطاليا لفقدانها تونس، وذلك بمنحها طرابلس الغرب[142]، يضاف إلى ذلك أن والي طرابلس الغرب محمد نظيف باشا أرسل إلى السلطان عبد الحميد تقريراً تفصيلياً بأن الولاية غير مهيأة عسكريا لأي مواجهة، وتفتقر للقوة العسكرية والأسلحة، وحتى البنى الأساسية لأي مواجهة محتملة[143]، الأمر الذي بلور رؤية وسياسة عبدالحميد الثاني مع هذه المسألة المستجدة، الأمر الذي لم يرض الكثيرين في استانبول الذي كانوا في المواجهة مع فرنسا، وعلى رأسهم رئيس وزرائه (سعيد باشا)، الذي اتهم السلطان بعد خلعه بالتقصير في مسألتي تونس ومصر، والتي يرد عليها السلطان بكل شجاعة بأنه لو اندفع بالقوة العسكرية في المسألة التونسية لضاعت أجزاء كبيرة من الدولة العثمانية[144]، ولعلنا من هذه النقطة يمكن أن نرصد

ملامح السياسة الأمنية الجديدة للسلطان العثماني في ليبيا، التي أخذت فيها الأوضاع منحنى آخر يمثل ضغط على السلطان محلياً ودولياً.

فقد أدى اندفاع القبائل التونسية نحو طرابلس في انتظار دعم السلطان وتفاعل سكان الولاية من الليبيين مع محنة التونسيين، وما ترتب على ذلك من اختلال الأمن في الحدود الغربية للولاية، وتصاعد النظر الدينية الداعية للجهاد والمقاومة للجيوش الفرنسية[145] في مقابل ذلك تصاعدت الضغوط الدبلوماسية الدولية على السلطان العثماني من اجل ضبط الأوضاع في الولاية، وسط خشية فرنسا وبريطانيا من اتخاذ طرابلس قاعدة (لانفجار التعصب الإسلامي) الذي يمكن أن يشعل نار المقاومة في تونس والجزائر[146]، الأمر الذي سرع في اتخاذ الخطوات العملية في سياسة السلطان الجديدة في طرابلس والتي قوامها " التهدية، وتهيئة الولاية لأي مواجهة محتملة"، لذلك استدعي الوالي نظيف باشا تحت تهديدات فرنسا للولاية وأرسل على عجل الوالي أحمد راسم باشا في 14 ذي الحجة 1298م هـ (8أغسطس 1881م) بتكليف من السلطان للأشراف على تنفيذ السياسة الجديدة[147].

عمد الوالي الجديد إلى التهدئة والسيطرة على الأوضاع الأمنية المضطربة في الولاية، والتعامل بمحكمة مع قضية المهاجرين التونسيين، والعمل على إدماجهم وتوطينهم في الأراضي الليبية بعيداً عن الحدود التونسية، ومكافحة التدخل الخارجي في شؤون الولاية، "وحث قنصل فرنسا على التخلي على ادعائه الحماية للجزائيين والتونسيين المقيمين في طرابلس، والحيلولة دون دخول الطرابلسيين تحت الحماية الأجنبية، وقد تخلى من كان منهم تحت حماية فرنسا وإيطاليا"[148]، حيث كانت ظاهرة الدخول تحت حماية القناصل الأجانب شائعة في الولاية، إلى جانب الحد من النشاط القنصلي والتبشيري[149]، وصدور قرار ولائي بمنع الأجانب من التجول والإقامة خارج مدينة طرابلس خشية وجود جواسيس بينهم، أو تحريضهم للأهالي على الثورة[150].

كانت الخشية العثمانية من الأطماع الفرنسية في الولاية حاضرة في السياسة الأمنية طوال عهد السلطان عبدالحميد الثاني، لذلك اتخذت كثير من الإجراءات للسيطرة على الحدود، وعدم إعطاء الفرنسيين الحجة لشن الحرب على الولاية، أو استقطاع أجزاء من أراضيها، حيث نجح الوالي في إعادة الأمن جزئيا على الحدود الليبية التونسية، سواء منها ما يتعلق بالمهاجرين، أو ما يتعلق بالغارات وعمليات النهب المتبادلة بين جانبي الحدود، والتي لم تكن السلطات الفرنسية بعيدة عنها(151)، لذلك صدر أمر ولائي إلى شيخ وأعيان (قبائل النوائل)(*) الليبية الحدودية، يأمرهم بطرد جميع المهاجرين من مناطقهم، وإرسالهم إلى قضاء سرت في وسط الولاية التي اتخذ مكاناً لاستقرار المهجرين(152)، أعقب ذلك تأسيس عدد من (مخافر) المراقبة والحراسة على طول الحدود التونسية في سنة 1892م، لمنع حوادث الاعتداء وعمليات السلب بناء على أمر رسمي صادر عن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني(153).

على الجانب الآخر فإن السياسة الأمنية الحميدية في مسألة التجنيد كان لها طابعها الخاص، ولعل قضية التجنيد كانت دائماً أحد أهم المشاكل الكبرى في علاقة العرب المشارقة بالدولة العثمانية(154)، إلا أن الوضع يختلف كليا في ولاية طرابلس الغرب العثمانية وسكانها الذين كانوا مستثنين من التجنيد في الجيش العثماني حتى نهاية هذا العهد، بل اعتمدت السلطات الولائية على القوات الوافدة من خارج الولاية، وعلى القوات الأهلية غير النظامية المعرفة باسم (القولوغلية) أو الكراغلة(*)، الذين يعفون من الضرائب نظير مد يد المساعدة للقوات النظامية عند الحاجة إليها(155)، الأمر الذي استمر العمل بمقتضاه في عهد السلطان عبدالحميد، ولكن الأطماع الاستعمارية وصداها في الولاية جعلت الأهالي يتطلعون للخدمة العسكرية.

كان عبء الاحتلال الفرنسي لتونس وتصاعد الحمية الدينية والدعوات للجهاد تحت رعاية رسمية من الدولة، وتزايد المطالب من القبائل الليبية التي تطالب بالتجنيد والتدريب على استخدام السلاح(156)، أو تلك التي تطالب بالتجنيد وترحب به بشرط تحديد مدته في سنتين، وأن تؤدي

الخدمة العسكرية في الولاية على أن يكون ضباطهم حتى درجة (اليوزباستي) عقيد من الليبيين[157]، وغيرها من المطالب التي ظلت تطرح تساؤلات حول استثناء الليبيين من الخدمة العسكرية في الجيش العثماني، وفلسفة السلطان عبد الحميد في التجنيد في طرابلس الغرب التي اتخذت منحنى مغايراً تماماً.

فقد انتهجت السلطان العثمانية أسلوب "التجنيد التعبوي الشعبي"، القائم على تدريب الأهالي على استعمال السلاح الحديث، والحركات والتشكيلات العسكرية تحت إشراف ضباط وجنود من الجيش العثماني بدءاً من سنة 1885م[158]، واستمر هذا البرنامج التدريبي حتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد، وصدر في عهد الوالي (نامق باشا) مرسوم سلطاني بإنشاء الكتائب الحميدية (الآيات الحميدية) المحلية غير النظامية، التي بوشر في تشكيلها في يونيو 1897م[159]، والتي استمر العمل بموجبها حتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وإذا كنا لا نعلم يقيناً خلفيات استثناء طرابلس من التجنيد في الجيش العثماني على الرغم من حاجة الدولة العثمانية في هذه المرحلة للجنود، ولعل ذلك يرجع بالأساس من الخشية من إثارة حفيظة الدول الاستعمارية، وعلى النقيض من سياسة التهدئة تلك، فإن الوحدات العسكرية في الولاية تعمل بجد وإصرار على تجيش الأهالي، وتدريبهم على السلاح ورفع الروح المعنوية، من خلال الاستعراضات والمظاهرات العسكرية الاستعراضية المرفقة بالفرقة العسكرية العثمانية في مختلف الوحدات الإدارية بالولاية[160]، والتي اتسمت بالحماسة الدينية العالية كما رصدها لنا عدد من الرحالة العابرين للولاية[161].

كما أقدمت السلطات العثمانية على جلب كميات كبيرة من الأسلحة، وإنشاء مخازن لها في مختلف الأقضية بالولاية[162]، وتأسيس المدرسة الرشدية العسكرية في باب البحر بطرابلس[163]، واستقدم السلطان عبد الحميد الثاني الكثير من أبناء الأعيان وزعماء القبائل إلى استانبول لغرض استكمال دراستهم في مدارسها، وأهمها الكلية الحربية العثمانية، وبمدرسة العشائر في استانبول،

التي كان لليبيين وضع متميز من حيث عددهم وتوزيعهم الجغرافي بين المناطق الليبية[164]، وكان لهذه المدرسة الحميدية أهداف متعددة إلى جانب التعليم والإعداد العسكري، منها إتاحة الفرصة لأبناء القبائل لكي يطلعوا عن كثب على شيء من مظاهر العظمة للدولة العثمانية، ومعالم رقيها، وتتشرب نفوسهم بمشاعر الحب والولاء للسلطان العثماني، ويصبحوا بعد عودتهم إلى ديارهم دعاة للدولة[165].

وأخيرا فإن هذه السياسة الأمنية التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني في ليبيا، استطاع من خلالها المحافظة عليها ضمن ولايات الدولة العثمانية، على الرغم من المشاكل المحلية والضغوط الخارجية، بحيث اتصف عهده إجمالا بالاستقرار الأمني النسبي، وزيادة توثيق العلاقة بين الليبيين وشخصية السلطان من خلال سياساته المختلفة التحديثية والتعليمية والأمنية، والروحية[166]، التي مثلت مرحلة مميزة في تاريخ العلاقات العثمانية الليبية، تتعدد جوانبها الإيجابية على الصعيد الوطني الليبي، ولكنها نكبت بالانقلاب العثماني، ومن بعد بخلع السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان من الواضح الضامن والحامي الأول للولاية من السقوط في براثن الاستعمار، فما أن غادر السلطان عرش الخلافة حتى تنكر الاتحاديون لسياساته، وأهملوا ما قد بدأه السلطان عبد الحميد الثاني، فكانت النتائج السلبية سريعة، وأخذت القوات الفرنسية في استقطاع أجزاء من الولاية وضمها لمستعمراتها في تونس، والجزائر، والنيجر، وتشاد، وتآمر الاتحاديون مع الإيطاليين، وسهلوا لهم عمليات التغلغل الاقتصادي في ليبيا، ومن بعد سحبت كل القوات العسكرية والأسلحة العثمانية من طرابلس بهدف تهيئتها للإيطاليين في سنة 1911م، وفقد العثمانيون كل المكتسبات التي تحققت في ليبيا في العهد الحميدي.

الخلاصة.

على الرغم من حالة العداء الشديد التي شنتها المؤرخات الغربية والقومية العربية والتركية للسلطان عبد الحميد وسياساته المختلفة، لاسيما في الولاية الليبية، إلا أن الرصيد الوثائقي المحلي ظل شاهدا عن سياسات ذلك العهد وإنجازاته في إصلاح وتحديث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الليبية في ذات اللحظة التاريخية، التي تعاظمت فيها الأخطار والأطماع الاستعمارية الغربية في الولاية ومحيطها، ولكن حكمة السلطان عبد الحميد وحنكته السياسية ومتابعته الدقيقة لمجريات الأوضاع في ليبيا وأفريقيا العثمانية، ضمنت استمرار تبعية هذا المجال الجغرافي والاجتماعي للخلافة العثمانية ومنعته أمام المشاريع الاستعمارية المستعرة أثناء هذا العهد.

على الجانب الآخر فإن سياسات السلطان عبد الحميد الثاني التحديثية في ليبيا استطاعت المزاوجة بين متطلبات القوانين والتشريعات المركزية الحديثة، وبين خصوصية البيئة الاجتماعية المحلية، المزاوجة التي كفلت للدولة ولاء وانصياع التكوينات الاجتماعية الليبية التقليدية للسلطة العثمانية وتعلق الأهالي بالخلافة العثمانية، بحيث شهد هذا العهد حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي النسبي الذي مكن السلطات الولائية والمناطقية من أحكام سيطرتها الإدارية والروحية على مختلف أرجاء الولاية المترامية الأطراف والمتباينة الأمزجة والعصبيات، في حالة من الاستقرار والانسجام التي لم تألفها هذه الولاية طوال الحقبة العثمانية، وهي السياسة التي لم يتفهمها القادمون الجدد على السلطة في استانبول بعد سنة 1908م، الأمر الذي بدد سريعا كل ما تحقق من تحصين للولاية ومحيطها أثناء عهد عبد الحميد، حيث أخذت تفقد أطرافها بالتدريج عقب خلع السلطان، وتسير سريعا نحو الوقوع في براثن الاستعمار الايطالي سنة 1911م، النكبة التي حاولت مؤرخات الاتحاديين الأتراك أحالت مسؤوليتها إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وسار على هديها عديد المؤرخين العرب المعاصرين، الأمر الذي يجعل من هذا العهد وسياسته في ليبيا وأفريقيا العثمانية في حاجة إلى المزيد من البحث الوثائقي الرصين، بعيداً عن الأمالي الأيدلوجية والتصورات المسبقة.

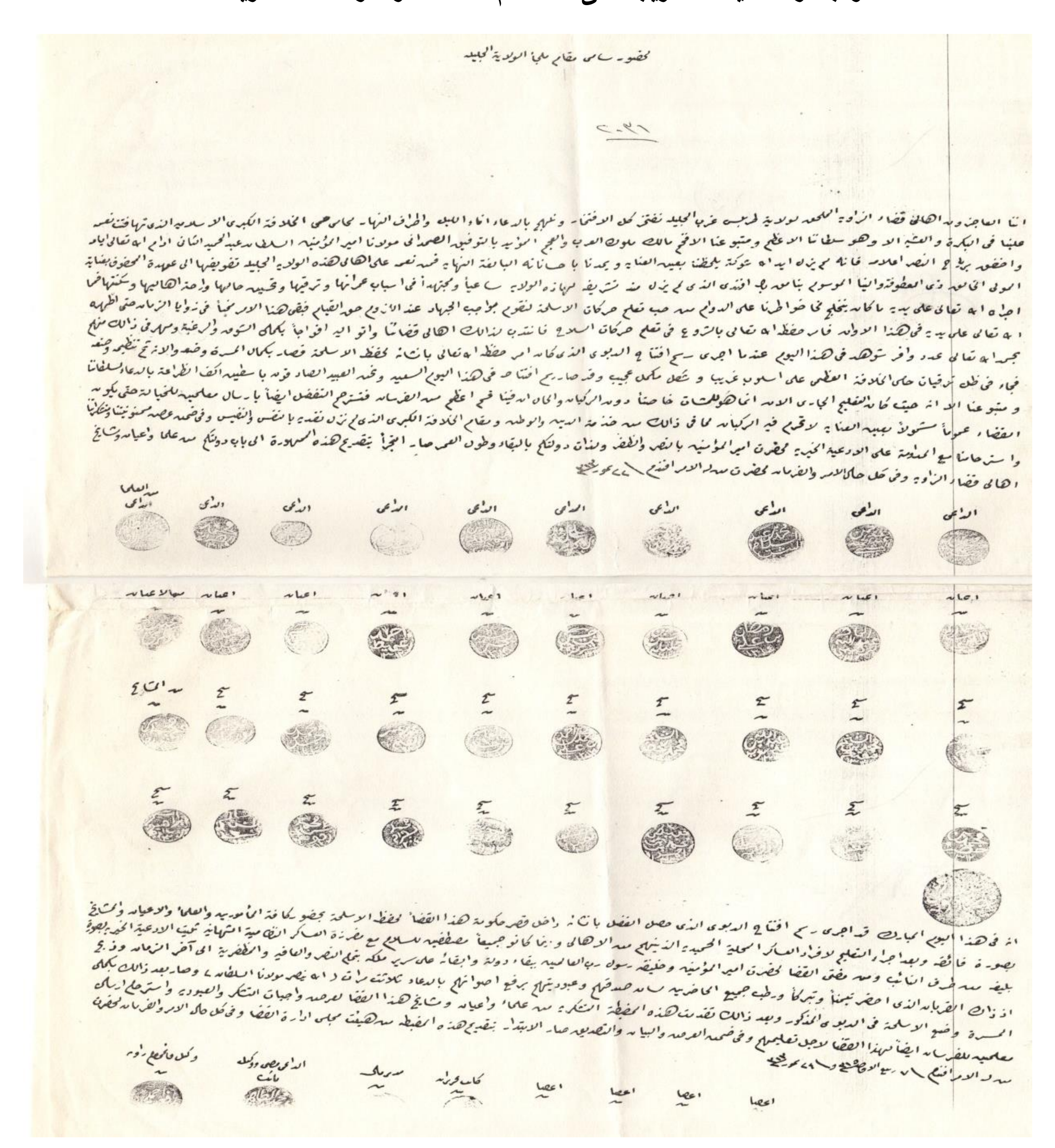
الملاحق:

الملحق (1)

تعريب لنص فرمان السلطان عبد المجيد بمولود ابنه السلطان عبد الحميد الثاني مؤرخ في أواخر شعبان 1258هـ (أوائل أكتوبر 1842م) والذي يحدد تاريخ مولد عبد الحميد الثاني في صبيحة يوم الاثنين 17 شعبان(1258هـ) 24 سبتمبر 1842م(*).

الملحق (2)

مضبطة من مشائخ ووجهاء وأعيان قضاء الزاوية الغربية إلى والي الولاية يرحبون بافتتاح مخزن للسلاح ومباشرة عمليات التدريب على استخدام الأسلحة والحركات العسكرية (*)


لحضرة سامي مقام والي الولاية الجليلة

الملحق (3)

جزء من قصيدة الشاعر الليبي مصطفي بن زكري 1853–1918م في مدح السلطان عبد الحميد الثاني، كتب القصيدة سنة 1302هـ(1884–1885م) (*)

السلطان عبد الحميد

قمر تجــلى في سماء كماله
ولدى الخلافة تم بـدر جلاله
سلطاننا عبد الحميد وناصر الـ
دين الذي حمدت جميع خـلاله
ورث الخلافة والمفاخر بعدما
حـرز المكارم والعلى بنباله
وبما تشبّه أو تقاس خصاله
ومكارم الأخلاق بعض خصاله
بلغت به الأيام من رتب العلى
شرفاً يزول الدهر قبـل زواله
وسمت برتبته الخلافة واكتسى
بوجـــوده الإسلام نور جماله

هوامش البحث:

(1) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، ط1، (بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1969م)، ص213.

(2) الطاهر احمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط1، (القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، 1950م)، ص21–25.

(3) عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453–1918م، ط1،(تونس، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، 1994م)، ص9 وما بعدها.

(4) سعاد سالم أبو نقاب، ظاهرة النفي العثماني1835 –1911م، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت إلى قسم التاريخ بجامعة الزاوية في العام الجامعي 2007 – 2008م، ص 29–33.

(5) صلاح الدين حسن السوري، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية: الظاهرة وأبعادها، مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، السنة السابعة. العدد الثاني. يوليو 1985م)، ص11.

(6) عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة: محمد الأسطى،ط1،(طرابلس، دار المصراتي للنشر والتوزيع،1974م)، ص 19،و 128.

(7) أمين جولاشان، مشاهداتي حول الطب الشعبي في فزان، ترجمة: عبد الكريم أبوشويرب، مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، السنة الأولى، العدد الثاني، يوليو 1979)، ص40.

(8)عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، مصدر سابق، ص12.

(9) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، ط1،(بنغازي، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1970م)، ص229.

(10) محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص229.

(11) نفس المصدر السابق، ص5.

(12) نفس المصدر ، ص214.

(13) المصدر السابق، ص215.

(14) نجمي رجب ضياف، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ط1، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م)، ص115–118.

(15) إسماعيل كمالي، تاريخ مسائل الحدود للواء فزان، ترجمة: عبد الكريم أبوشويرب، مجلة الوثائق والمخطوطات،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،العددان السابع عشر والثامن عشر لسنة 2001–2002م)، ص296–297.

(*) الوالي (أحمد راسم 1881–1876م)، ابن مصطفى باشا ينحدر من أحد الأسر التركية العريقة في الوظائف الإدارية العثمانية، حيث تشير سيرته الذاتية بأنه ولد سنة 1825م في استانبول، ثم تلقى تعليمه الأولي والعالي في أثينا، وأتقن عدداً من اللغات الأوروبية التي أهلته لعدد من الوظائف الفنية في رئاسة الوزراء العثمانية والخارجية، حيث نجح في معالجة عدد من المشاكل السياسية في سالونيك وجزيرة سيام في البلقان، وهذه النجاحات أهلته لأن يكون والياً وممثلاً للسلطان في عدد من الولايات العثمانية، ولعل نجاحه في إدارتها جعله يحظى بثقة السلطان عبد الحميد الثاني في تلك اللحظة التاريخية التي نشبت فيها أزمة سياسية ودبلوماسية حادة بين الفرنسيين في تونس، السلطات العثمانية في طرابلس واستانبول. ينظر: أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مرجع سابق، ص 30.64–65.

(16) ينظر في هذا الشأن: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881–19911م، جمع وترجمة: عبدالسلام أدهم، ترتيب وتقديم: أحمد صدقي الدجاني، ط1،(بنغازي، منشورات جامعة بنغازي،1974م، الوثائق رقم : 13، 16، 20، 33، وغيرها.

(17) الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، ط1، (بيروت، طرابلس، دار الفتح، محمد الرماح بشينة، 1970م)، ص273–275.

(18) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق: الطاهر الزاوي،ط1،(طرابلس، دار الفرجاني،1961م)،ج2، ص 2–47.

(19) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص83.

(*) الوالي (رجب باشا 1904–1908م) من كبار الضباط العثمانيين، يحمل رتبة مشير (جنرال) وحصل على الكثير من الأوسمة والنياشين العثمانية، منها النيشان العثماني المرصع بالذهب، والنيشان المجيدي الفضي، وشغل وظيفة قيادة القوات العثمانية في ليبيا (قوماندان) في بداية القرن العشرين، تقول بعض المصادر التاريخية أن سبب تولية رجب باشا الولاية كان بهدف تحسين الوضع الأمني والعسكري في ليبيا، لذلك أولى قضية الحدود الجنوبية اهتمامه بعد تقدم القوات الفرنسية واحتلالها لمدينة أغادس شمال مالي سنة 1903م، إلى جانب اهتمامه بقضايا الصحراء الكبرى أثناء ولايته، وتمتع الوالي رجب باشا بسمعة ومكانة مميزة بفضل موقفه الحازم والمعرقل للجهود الاستعمارية الإيطالية للتغلغل في اقتصاد ليبيا قبل احتلالها ينظر : سالنامة الدولة العثمانية (سالنامة عمومي) لسنة

1325هـ (1907- 1908م) مطبعة دار السعادة، استانبول، ص 760-761،أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي سنة 1911، مرجع سابق، ص 484.

(20) أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، ترجمة: يوسف العسلي، ط1،(القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية،1946م)، ص60.

(21) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم : خليفة محمد التليسي،ط2،(ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب،1991م، ص489.

(22) طرابلس الغرب، جغرافيتها وتاريخها وسائر أحوالها، مجلة الهلال، (القاهرة، السنة العشرين، الجزء الثاني، أول نوفمبر 1911م، 10 ذي القعدة 1329هـ)، ص84.

(*)(قول آغاسي KOLAGASI)، مصطلح عسكري عثماني يدل على رتبة عسكرية عثمانية كان صاحبها يتولى قيادة قسم من الطابور العسكري، وتقع هذه الرتبة بين رتبة النقيب والمقدم(رائد)، فيما يرى البعض بأن قول آغاسي: لقب أطلق على ضابط مساعد القائد العام للجند، ينظر: حسان حلاق، عباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1999م، ص 180 ، وسهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ط1، 2000م،ص 186.

(23) أورخان كولغلو، ظهور واحة الكفرة وسياسة السلطان عبد الحميد الثاني، مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد الثاني،1991م)، ص110.

(24) عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة: محمد الأسطى، تقديم: علي المصراتي، ط1 (طرابلس، دار المصراتي، 1974م)، ص5 من مقدمة الناشر.

(25) عبد القادر جامي، المصدر السابق، ص16.

(26) فاتح رجب قدارة، فزان أثناء العهد العثماني الثاني 1835-1911م، دراسة وثائقية ، أطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب بفاس، جامعة محمد بن عبدالله فاس2011م، ص42 وما بعدها.

(27) هانس فيشر، عبر الصحراء الكبرى، ترجمة: الطيب الزبير، ط1،(طرابلس، دار الفرجاني،2009م)،ص111.

(28) عبدالقادر جامي، مصدر سابق، ص128.

(29) من مقدمة علي المصراتي لكتاب عبدالقادر جامي، مصدر سابق، ص7.

(30) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني 1882-1911م، ط1،(القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1971م)، ص32-39.

(31) أحمد صدقي الدجاني، بدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في ليبيا 1882-1911م، وقائع محاكمة أول تنظيم سياسي في ليبيا،ط1،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1977م)، 17-25 وغيرها من صفحات الكتاب.

(32) فاتح رجب قدارة، الدراسات العثمانية في الجامعات الليبية: بين التنديد والتمجيد، جامعة الزاوية إنموذجاً 1996-2011م، مجلة كلية الآداب بالزاوية،(الزاوية، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، ديسمبر 2016م)، ص74-110.

(33) ينظر على سبيل المثال: محمد الكوني بلحاج، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911، ط1،(الزاوية، منشورات جامعة الزاوية، 2007م).

(34) مخلوف إمحمد سلامة، الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس الغرب 1839-1911م، رسالة ماجستير قدمت إلى قسم التاريخ بكلية الآداب بالزاوية، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1997م، ص100-128.

(35) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914م، ط1،(دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر،1991م)، ص44-46.

(36) محمد عفيفي، عرب وعثمانيون: رؤى مغايرة، ط2،(القاهرة، دار الشروق، 2008م)، ص5.

(37) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2،(بيروت، دار العلم للملايين، 1960م)، ص173.

(38) عبدالعظيم رمضان، خواطر مؤرخ، ط1،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2001م،، الجزء الأول، ص311-313.

(39) عقيل البربار، تاريخ ليبيا الحديث، منهج بنيوي مقارن، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،(طرابلس، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف،العدد الثاني، ربيع 2009م)، ص27-28.

(40) التليلي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب الغربي 1876-1918م،ط1،(تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجندوبة، ودار الجنوب للنشر، 2005م)

(41) عبدالرحمن المؤذن، عبد الرحيم بنحادة، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، ط1،(الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس،2005م.

(42) ناجي علوش، المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم، ط1،(ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب، 1991م)،ص78-84.

(43) الطاهر احمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص273.

(44) عبدالرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913م، ترجمة: عبد الجليل التميمي، ط1،(تونس، دار الكتب الشرقية،1973م)، ص151-156.

(45) محمد الطاهر عريبي، وثائق السراي الحمراء بمدينة طرابلس،ط1،(طرابلس، أمانة التعليم والتربية، مصلحة الإثارة،1977م)، ص30.

(46) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الأوامر السلطانية (الفرمانات) فرمان بمولود ابن جديد للسلطان العثماني عبد المجيد الأول مؤرخ في أواخر شعبان 1258هـ (أوائل أكتوبر 1842م). وسوف يشار في الهوامش اللاحقة لدار المحفوظات التاريخية بطرابلس بالرمز المختصر:(د. م. ت. ط.)، الذي تستخدمه الدراسات التاريخية للدلالة علي الأرشيف الليبي.

(47) أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده،ط1،(بغداد، مكتبة دار الأنبار، 1987م، ص83.

(48) د.م.ت.ط، ملف الأوامر السلطان، مصدر سابق.

(49) محمد أبوعزة، عصر السلطان عبدالحميد، وقائع عصره، تفاصيل عهده، إدارته وسياسته، أسرار وخفايا قصور بني عثمان،ط2،(دمشق، دار المنارة، 2002م)، ص87.

(*) 24 سبتمبر 1842م. في حين تشير جل المرجع التاريخية أن مولده كان في 21 سبتمبر 1842م.

(50) د.م.ت. ط، ملف الأوامر السلطان، فرمان بمولد السلطان عبدالحميد الثاني، مصدر سابق.

(51) د.م.ت.ط، رسالة إلى عموم الولاية بشأن فرمان تولية السلطان عبد الحميد الثاني بتاريخ 4 شوال 1293هـ، 10 تشرين الأول 1292 مالية (23 أكتوبر 1876م).

(52) عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية،ط1،(بيروت، دار النهضة العربية، 1973م)، ص201.

(53) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول 1890-1918م،ط2،(القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1980م)، ص59-58.

(54) علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر، تخلف فاستعمار فمقاومة،ط1،(بيروت، صفاقس، الانتشار العربي، ودار محمد علي الحامي، 2009م)، ص129.

(55) شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة: محمد عبدالكريم الوافي،ط2،(طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع،1983م)، ص740.

(56) الكيلاني التواتي الكيلاني، التقارير المقدمة إلى السلطان عبد الحميد الثاني عن ولاية طرابلس الغرب، مجلة كلية الآداب بالزاوية،(الزاوية، التاسع عشر، الجزء الأول، يونيو 2015م)، ص172 .

(57) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ترجمة: محمد الأسطى، ترتيب: خليفة الدويبي،ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1990م)، وثيقة رقم(27)، بتاريخ 12يونيو 1881م، ص94.

(58) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، ط1،(بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر،1969م)، ص211.

(59) أورخان كولغلو، ظهور واحة الكفرة وسياسة السلطان عبدالحميد الثاني، مرجع سابق، ص110.

(60) حول الضرائب ومشاكلها ينظر: الصالحين جبريل الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835–1912م،ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2000م، ص123.

(61) د.م.ت.ط ، ملف ثورة غومة المحمودي، رسالة من غومة المحمودي إلى السلطان العثماني عبد المجيد بتاريخ 1268هـ(1852م).

(*) السنة المالية العثمانية (الرومية) بحسب التعبير الإداري العثماني: وهي تقويم إداري عثماني يبدأ من شهر مارث (منتصف مارس) من كل عام ميلادي، ويستخدم الأشهر المشرقية القديمة، ينظر حول ذلك: محمد صديق الجليلي ، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية (مجلة المجمع العلمي العراقي ؛ بغداد ، المجلد الثالث والعشرون 1973م)، ص55–70.

(62) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق، الوثيقة رقم 27 بتاريخ 30مايس1297 مالية (12يونيو1881م) ص94–103.

(63) عمر صبحي ، الصلات بين ليبيا ودول الصحراء الكبرى والسودان الأوسط ترجمة: عبد الكريم أبوشويرف،ط1، (طرابلس، ساطع للخدمات الإعلامية، 2013م)، ص22. وهذا الكتاب في الأساس نص التقرير الذي أعده عقيد أركان حرب عمر صبحي ابن أدهم باشا رئيس الأركان الحربية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، ومن الواضح أنه كان مكلفاً بدراسة مسحية للولاية وزيارة بعض المواقع، وإهداء هذا التقرير إلى السلطان شخصياً في نهاية القرن التاسع عشر.

(64) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق، وثيقة رقم 44 تقرير متصرف بنغازي للسلطان العثماني في 4 جمادي الآخر 1326هـ/ 5 يوليو 1908م، ص198.

(65) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي، مصدر سابق، ص489.

(66) أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني، مرجع سابق، ص60.

(67) محمد مسعود جبران، محمد كامل بن مصطفى 1828–1897م وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا، ط2،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1996م)، ص84–86.

(68) محمد المرزوقي، الأعمال الكاملة، القسم الأول: معارك وأبطال تقديم: رياض المرزوقي، ط1،(صفاقس، دار محمد علي الحامي للنشر، 2012م)، ص63-65.

(69) خاريد يموس بابا داكيس، الأفارقة في جزيرة كريت، الخليكوتليس، ترجمة: محمود الوحيدي،ط1،(طرابلس، منشورات مجلة شؤون ثقافية، المؤسسة العامة للثقافة، 2010م)، ص231-237.

(70) محمد مسعود جبران، محمد عبدالله السني 1851-1932م، ترجمة وتحقيق ما تبقى من آثاره، ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2006م)، ص106-107.

(71) سليمان الباروني، ديوان الباروني، ط1،(القاهرة، مطبعة الأزهار البارونية، 1326هـ)، ص3-7.

(72) ديوان مصطفى بن زكري الطرابلسي 1853-1918م، تحقيق وتقديم: علي مصطفى المصراتي،ط2،(بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1966م)، ص132-161.

(73) المختار الطاهر كرفاع، تطور الدراسات العليا بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الزاوية 1996- 2005م، مجلة الشهيد،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العددان الثاني والعشرون والثالث والعشرون، 2001- 2002م)، ص166- 168.

(74) حول ولاة ليبيا في عهد السلطان عبدالحميد ينظر: أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني، مرجع سابق، ص209، وهي تفتقد الدقة أيضاً.

(75) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ط2،(طرابلس، مكتبة الفرجاني، د.ت)، الجزء الأول، ص 377-378.

(76) عبدالرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة: علي اعزازي،ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1993م)، ص73.

(77) الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص141.

(78) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص180- 181.

(79) عبدالرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، مرجع سابق، ص153.

(80) ينظر على سبيل المثال: إسماعيل كمالي، تاريخ مسائل الحدود للواء فزان مصدر سابق، ص297.

(81) عبدالرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص102.

(82) ينظر: أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، ج2، ص1؛ ومحمد الكوني بلحاج، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص45.

(83) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مرجع سابق، ص85.

(84) علي عبداللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ط2،(طرابلس، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م)، ص102.

(85) سالنامة ولاية طرابلس الغرب، ط1،(طرابلس، مطبعة الولاية)، الدفعة (العدد) 11 لسنة 1302هـ (1884-1885م)، ص66-68.

(86) جميل هلال، دراسات في الواقع الليبي،ط1،(طرابلس، منشورات مكتبة الفكر،1967م)، ص21؛ وتيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني،ط1،(ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب،1988م).

(87) المبروك على الساعدي، المجتمع البدوي الليبي 1835- 1950م ضمن: محمد الجراري(تحرير وإشراف)، المجتمع الليبي 1835-1950م، ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2005م)، ص272.

(88) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق، وثيقة رقم 34 تقرير الوالي أحمد راسم باشا إلى السلطان عبد الحميد الثاني بتاريخ 1 مايس1307 مالية، الموافق 14 مايو1891م، ص123-135.

(89) صادق مؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة: عبدالكريم أبو شويرب،ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1998م).

(90) المختار عثمان العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ط1،(الزاوية، منشورات جامعة الزاوية، 2010م).

(91) مذكرات السلطان عبدالحميد، ترجمة وتقديم: محمد حرب،ط3،(دمشق، دار القلم،1991م)، ص165؛ ص 175.

(92) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، المطبعة الأدبية، بيروت، 1301م، المجلد الأول، ص2-11.

(93) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م،ط1،(القاهرة، دار المعارف،1969م).

(94) محمد الطوير، ثورة عبدالجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1831 -1842م، مطابع الوحدة الغربية، الزاوية 2003م، ص172 وما بعدها.

(95) على عمر بن إسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا، 1835-1882م، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(القاهرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس،1972م) ص 56 وما بعدها.

(96) مخلوف امحمد سلامة، الإصلاحات العثمانية وأثرها في ولاية طرابلس الغرب، مرجع سابق،ص40.

(97) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مرجع سابق، ص85.

(98) ينظر: فاتح رجب قدارة، الزاوية الغربية أثناء العهد العثماني الثاني دراسة تاريخية وثائقية 1835-1911م، ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2007م) ص 144.

(99) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق الأجنبية، وثيقة رقم 279 ، قرار بتأسيس إدارة الأعشار العثمانية في طرابلس الغرب، بتاريخ الأول من مارث 1298 مالية (مارس 1882م)، ترجمة: عبد السلام ادهم.

(100) د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة غير مصنفة، تعليمات مأموري الأعشار بتاريخ 28 شعبان 1308هـ/27 مارث 1307 مالية (10أبريل 1891م)

(101) د.م.ت.ط، ملفات الضرائب وثيقة رقم676 بخصوص الضرائب المقدرة على ممتلكات المشايخ وأعضاء مجلس قضاء الزاوية ومحكمة البداية لسنوات 1300-1316مالية (1884-1900).

(102) ينظر: نظام إدارة الولايات العمومية، الدستور، مصدر سابق، مجلد1، ص417-419.

(103) د.م.ت.ط، ملف شيوخ القبائل، دفتر انتخاب شيخ قبيلة بقضاء ترهونة بتاريخ 28 صفر 131هـ /7 أغشتوش 1311 مالية (20 أغسطس 1895م).

(104) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف شيوخ القبائل، انتخاب شيخ قبيلة بطرابلس بتاريخ 28 ذي القعدة 1302هـ (10 سبتمبر 1885م).

(105) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف شيوخ القبائل رقم (199)، رسالة من وكيل قائمقام الزاوية يطلب اعتماد انتخاب عدد من مشايخ القبائل بالقضاء بتاريخ 15 أيلول 1311 مالية (18 سبتمبر 1895م).

(106) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق، الوثيقة رقم 34 ص123.

(107) د.م.ت.ط، ملفات الشؤون الداخلية، ملف رقم 3، وثيقة رقم 78 تقرير من جلال بك قائمقام الزاوية عن تجاوزات مشايخ القضاء بتاريخ 14 كانون الثاني 1319مالية (27 يناير1904م).

(108) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف شيوخ القبائل، انتخاب شيخ قبيلة بطرابلس بتاريخ 28 ذي القعدة 1302 هـ (10 سبتمبر 1885م).

(109) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف شيوخ القبائل رقم (199)، رسالة من وكيل قائمقام الزاوية يطلب اعتماد انتخاب عدد من مشايخ القبائل بالقضاء بتاريخ أيلول 1311 مالية (18 سبتمبر 1895م).

(110) الوثائق العثمانية، المجمعة الأولى، مصدر سابق، الوثيقة رقم 34 ص123.

(111) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف المراسلات بني مختلف اقضية طرابلس، رقم 404، رفض سلطات الولاية المضبطة اتفاق على اختيار شيخ احد قبائل ناحية العجيلات بتاريخ 4 شوال 129هـ (أغسطس 1881م)

(112) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس: دفتر إعفاءات شيوخ القبائل المعروفة باسم (المقامة) في مارث 1311 مالية (مارس 1895م)

(113) ينظر نص الشكاوي المرفوعة للسلطان العثماني في: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881م –1911م، مصدر سابق، الوثائق رقم 52 – 53 –54 –55 –56، ص85 – 93.

(114) د.م.ت.ط،، رسالة من الوالي أحمد راسم باشا إلى الصدر الأعظم بشأن تغيب الموظفين من استانبول بتاريخ 13 رجب 1300هـ، 8مايس 1299 مالية (21 مايو 1883م) ترجمة عبدالسلام ادهم.

(115) نفس الوثيقة السابقة

(116) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ج2، ص29.

(117) د.م.ت.ط، أمر ولائي بإعفاء زاوية النعاس بقضاء غريان من الأعياء الضريبية بتاريخ 27 محرم 1297هـ (12 يناير 1880م).

(118) د.م.ت.ط، ملف الأوامر الولائية (البيورلدات) أمر ولائي بإعفاء أولاد الشيخ بحر السماح سيدي أحمد المريمي بتاريخ 20 شباط 1293 مالية (4 مارس 1878م).

(*) الطريقة السنوسية: حركة دينية تجديدية أسسها السيد محمد بن علي السنوسي 1787–1859م، قام ببناء أول زاوية له في الحجاز على جبل أبي قبيس بجوار بيت الله الحرام بمكة المكرمة وذلك في 1252هـ/1837م. وكان بناؤها إيذانا بتأسيس الحركة السنوسية، قبل أن يضطر السنوسي لمغادرتها إلى ليبيا حيث أسس (الزاوية البيضاء) في مدينة البيضاء شرق ليبيا سنة 1842م، واتخذ منها مركزا لدعوته واعتمدت الحركة السنوسية في دعوتها على الزوايا التي انتشرت في الصحراء الكبرى وبلاد السودان، وكانت لها صولات وجولات عنيفة مع القوى الاستعمارية الأوربية: الفرنسية والايطالية، والانجليزية في تشاد والنيجر وليبيا ومصر ينظر: محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي القاهرة 1948م، ص 21–23.

(119) د.م.ت.ط، ملف الأوامر السلطانية(الفرمانات)، فرمان من السلطان عبد الحميد الثاني بتأكيد امتيازات السنوسية السابقة، وسريان هذه الامتيازات على الزوايا السنوسية التي أسست في طرابلس، بتاريخ 26 ذي الحجة 1300هـ(29 أكتوبر 1883م)

(120) صادق مؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، مصدر سابق، ص116–117.

(121) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية1891–1908م، (بيروت، مؤسسة الرسالة،د.ت، ص147.

(122) عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، مصدر سابق، ص 34.

(123) فاتح رجب قدارة، علاقة السيد أحمد الشريف السنوسي بالضباط العثمانيين وأثرها على حركة الجهاد الليبي، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة: السيد أحمد الشريف السنوسي 1873–1933م طرابلس، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي ، أكتوبر 2016م) قيد النشر.

(124) مذكرات السلطان عبدالحميد، مصدر سابق، ص262.

(125) د.م.ت.ط، ملف الزراعة، وثيقة غير مصنعة، تعليمات في غرس الزيتون بتاريخ 19 شباط 1316 مالية (4مارس 1900م).

(126) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، وثيقة رقم 34 مصدر سابق، ص126.

(127) نفس المصدر السابق، ص127.

(128) د.م.ت.ط، تعليمات في كيفية جباية أعشار الحبوب في سنة 1310 مالية (1894م).

(129) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص58-63.

(130) رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة،ط1،(بنغازي، دار التنمية للنشر والتوزيع،1972م، ص84-85.

(131) كامل علي مسعود الويبة، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842-1911م،ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2005م)، ص33.

(132) عبد الجليل الطاهر،المجتمع الليبي،دراسات اجتماعية وانتروبولوجية،ط1،(بيروت، المكتبة العصرية، 1969م، ص52 وغيرها.

(133) فاتح رجب قدارة، فزان أثناء العهد العثماني الثاني، مرجع سابق، ص 95.

(134)الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق،وثيقة رقم 29، ص106-108.

(135) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى،مصدر سابق، وثيقة رقم 15، بتاريخ 10 ربيع الأول 1287هـ/ 10 يونيو 1870م، ص 64.

(136) مذكرات السلطان عبدالحميد الثاني، مصدر سابق، ص 147.

(137) ينظر على سبيل المثال: خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الايطالي 1881-1911م، ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1999م)، ص69 وما بعدها.

(138) د.م.ت.ط، ملفات الجيش، وثيقة غير مصنفة، مضبطة من مشائخ وأعيان ووجهاء قضاء الزاوية الى والي الولاية يرحبون بالتدريب العسكري بتاريخ 22 تموز 1313 مالية (5أغسطس،1897م).

(139) د.م.ت.ط، مضبطة من مشائخ وأعيان ناحية الجواري بطرابلس يطالبون فيها بادخالهم للسك العسكري، د.ت

(140) فتحي ليسير، قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية: نجمع ورغمة نموذجاً1881-1939م،ط1،(تونس، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998م)، ص80.

(141) التليليلي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب الغربي، مرجع سابق، ص78.

(142) عبدالرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، مرجع سابق، ص151-152.
(143) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق، وثيقة رقم 27 تقرير الوالي نظيف باشا بتاريخ 12يونيو 1881م، ص94 -100.
(144) مذكرات السلطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص97.
(145) محمد المرزوقي، الأعمال الكاملة، مرجع سابق، ص64.
(146) عبدالرحمن تشايجي، المسألة التونسية، مرجع سابق، ص164-166.
(147) نفس المرجع السابق، ص176.
(148) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، مصدر سابق، وثيقة رقم 34، ص124.
(149) د.م.ت.ط، وثيقة غير مصنفة، رسالة من الولاية لمتصرف الخمس حول التبشيري بتاريخ 29رجب1311هـ/6 فبراير1894م.
(150) د.م.ت.ط، ملف الشؤون الداخلية، تعليمات ولائية بمنع الأجانب من التجول في المناطق الداخلية من الولاية،د.ت.
(151) أحمد النائب الأنصاري، المنهل، العزب، مصدر سابق، ص3-4.
(*) قبائل النوائل: من القبائل البدوية الليبية التي كان مجال حركتها المكاني حول خط الحدود الليبية التونسية، انتهجت كغيرها من القبائل الحدودية تبادل عمليات الغزو وسلب الحيوانات مع القبائل التونسية على الجانب الآخر من الحدود، والتي سعت السلطات العثمانية إلى دفعها للاستقرار في القضاء المستحدث " قضاء انجاد "، ينظر : محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب ، مصدر سابق: ص96.
(152) د.م.ت.ط، ملف الأوامر الولائية، أمر ولائي لشيخ وأعيان قبيلة النوايل بتاريخ 25 شعبان 1306هـ، 13 نيسان 1305 مالية (26أبريل1889م).
(153) د.م.ت.ط، وثيقة غير مصنفة، صدور أمر ملكي بتخصيص بعض العائدات البلدية لبناء مخافر على الحدود التونسية في جمادي الثاني 1309هـ (يناير1892م)
(154) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، مرجع سابق، ص153-155.
(*) الكوارغلية (الكراغلة) : أحد مكونات البناء الاجتماعي الليبي الحديث والتي برزت خلال الحقبة العثمانية، وتتعدد الآراء في الأصل الذي تتحدر منه قبائل الكورغلية، وأكثر الآراء تقول بأنهم نتيجة اختلاط الجنود العثمانيين بالأهالي المحليين فصاهروهم وتكونت من ثم هذه الشريحة الاجتماعية التي اختصت بتقديم الخدمات الأمنية المساندة للجيش النظامي في مقابل الإعفاءات الجبائية المختلفة، ينظر : عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث (منشورات ELGA فاليتا 1996م) ص.ص 65-75.
(155) فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس: العرب والترك عبر العصور،ط1،(الاسماعلية، جامعة قناة السويس، 2013م)، ص476-478.

(156) د.م.ت.ط، مضبطة من أعيان ناحية زوي الجواري بطرابلس يطالبون فيها بالخدمة العسكرية، د.ت.

(157) د.م.ن.ط، ملف الجيش، وثيقة رقم 1039 مضبطة من أهالي طرابلس يرحبون بالتجنيد في الجيش في عهد الوالي حافظ باشا، د.ت.

(158) خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص130.

(159) د.م.ت.ط، ملف الجيش، تعريب الأوامر الصادرة بشأن تشكيل الآيات الحميدية بتاريخ 26 محرم 1315م (27 يونيو 1897م).

(160) مابل لومس تود، أسرار طرابلس، ط2،(لندن، ناشرون دارف المحدودة، 1895م)، ص158.

(161) محمد المختار السويسي، أصفى الموارد في تهذيب نظم الرحلة الحجازية للشيخ الوالد،ط1،(الدار البيضاء، مطبعة النجاح،1961م)،ص54.

(162) د.م.ت.ط، ملف الجيش ،وثيقة غير مصنفة، مضبطة من المشايخ واعيان قضاء الزاوية لوالي الولاية تهنئه بفتح باب التجنيد وتطلب إرسال معلمين للخيالة بتاريخ7 ربيع الأول 1315هـ24/ تموز1313مالية (5أغسطس1897م).

(163)عبد الرحمن البريكي، موسوعة روايات الجهاد رقم 11، ط1،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1990م)، ص107.

(164) يوجين روغان، مدرسة العشائر في اسطنبول، ترجمة : نهار محمد نوري، ط1،(بيروت، الوراق للنشر، 2014م)، ص 30–31.

(165) علي الصادق حسنين ، من الوثائق التركية ، الضباط العرب الليبيون في الجيش العثماني، مجلة الوثائق والمخطوطات،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، السنة الخامسة، العدد الخامس، 1990م) ص10–14.

(166) علي محمد الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني،ط1،(القاهرة، مؤسسة أقرأ للنشر والتوزيع،2007م)، ص37.

المصدر : دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الأوامر السلطانية (الفرمانات) فرمان بمولود ابن جديد للسلطان العثماني عبد المجيد الأول مؤرخ في أواخر شعبان 1258هـ (أوائل أكتوبر 1842م).

المصدر : دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الجيش، وثيقة رقيم 2031، مؤرخة في 22 تموز 1313مالية (5 أغسطس 1897م)

المصدر : ديوان مصطفى بن زكري الطرابلسي 1853–1918م، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، ط2،(بيروت، دار لبنان، 1966م)، ص 132.